إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

اقتصاد الفقر

بؤس وأزمات

د/ زيد بن محمد الرماني

عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مكتبة الرشد
ناشرون

www.alukah.net

ح مكتبة الرشد ، ١٤٢٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الرماني ، زيد محمد

اقتصاد الفقر : بؤس و ازمات .- الرياض .

... ص ؛ .. سم

ردمك : X- ١٤٧ - ٠١ - ٩٩٦٠

١- الاقتصاد - نظريات ٢ - الفقر ٣ - العلوم الاجتماعية أ - العنوان

ديوي ٣٣٠,١ ٢٢/٣٣٤٦

رقم الإيداع : ٢٢/٣٣٤٦

ردمك : X- ١٤٧ - ٠١ - ٩٩٦٠

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع

* المملكة العربية السعودية . الرياض . طريق الحجاز

ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١

E-MAIL: alrushd@suhuf.net.sa

www.alrushd.com

* فرع مكة المكرمة: - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ - ٥٥٨٣٥٠٦

* فرع المدينة المنورة: - شارع أبي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠

* فرع القصيم بريدة طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٢١٤

* فرع أبها: - شارع الملك فيصل هاتف ٢٣١٧٣٠٧

* فرع الدمام: - شارع ابن خلدون - هاتف ٨٣٨٢١٧٥

وكلاؤنا في الخارج

* الكويت: - مكتبة الرشد - حولي - هاتف: ٢٦١٢٣٤٧

* القاهرة: - مكتبة الرشد - مدينة نصر - هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥

* بيروت: - الدار اللبنانية - كورنيش المزرعة .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

اقتصاد الفقر
بؤس وأزمات

إعداد

د. زيد بن محمد الرماني

عضو هيئة التدريس

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الناشر

مكتبة الرشد

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن مستقبل الإنسانية مهدد بشكل عام بسبب تزايد وانتشار الفقر، فبسببه تتعثر الكثير من مسيرات وخطط التنمية، وتزايد أيضاً بسببه الهوة بين الأغنياء والفقراء، مما يؤدي إلى زوال أحلام الشعوب والدول في الوصول إلى مستوى إنساني أفضل تتوافر فيه الحياة الكريمة للأفراد.

خاصة فيما يتعلق منها بالاحتياجات الأساسية مثل التعليم والصحة والمأكل والمشرب، وتؤثر اختفاء إمكانية تحقيق أمل الشعوب في التنمية وصعوبة كفالة الحاجات الضرورية للأفراد بشكل مباشر على الجهود المبذولة من أجل مسيرة التنمية والتقدم في العالم أجمع.

الفقر ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب، فليس الفقر نقصاً في الدخل فحسب، أو حتى ندرة في فرص العمل ولكنه أيضاً تهميش لطبقة من المجتمع، وحرمان للفقراء من المشاركة في صنع القرار وإبعادهم من الوصول للخدمات الاجتماعية.

وربما نجد الفقر مقترناً بإحباط لآمال أجيال بأسرها وبإحلال ثقافة الفقر.

يقول د. إسماعيل سراج الدين في كتاب «الفقر والأزمة الاقتصادية»: إن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين قضايا الفقر والجوع والأمن الغذائي والبيئة والتنمية الزراعية. فالواضح أن الجوع مرتبط بالفقر المدقع، والأمن الغذائي ليس قضية توافر الغذاء فحسب، ولكنه قضية توافر الإمكانيات المادية التي تسمح للفقراء أن يقتنوا الغذاء.

مَنْ هم الفقراء، إذن؟!.. بيَّنت الدراسات أن الغالبية العظمى من أفقر

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الفقراء هم من سكان الريف.

وإن كان عدد الفقراء في المدن في تزايد مطرد. ومن بين سكان الريف، فالغالبية منهم من سكان المناطق الصعبة بيئياً للزراعة.

حقيقة الأمر، فإن هجرة السكان، رغم كل ما نسمعه عنها، ما زالت ظاهرة محدودة بالنسبة للفقراء المعدمين. وكثيراً ما يكون ذلك لأسباب عرقية، وليس لأسباب اقتصادية.

ولذلك رأى العديد من الخبراء أن الوصول للفقراء في الريف هو من أهم القضايا، لمكافحة الفقر المدقع ولحماية الأمن الغذائي الوطني.

بل من المهم أن نتذكر أن تطوير الريف مؤداه خفض سعر الغذاء مع ارتفاع دخل الفلاحين، وأن خفض سعر الغذاء من أهم الوسائل المناسبة لمساعدة فقراء المدن.

إن قضية الفقر في العالم تتشابك مع قضايا كثيرة معاصرة، وكلها تتعلق بقضايا التنمية والأوضاع المختلفة لها، وخاصة قضايا الإصلاح الاقتصادي، التي تؤدي إلى مزيد من الفقر للفقراء، أو إلى مزيد من التنمية والرخاء.

وقضية الفقر تعتبر قضية محرجة ومؤسفة تنتشر وتتزايد في كثير من الدول في عالمنا اليوم وبطريقة مخيفة ومضطردة.

فالفقر الذي ينتشر في عالمنا اليوم بشكل مخيف لا يقل في حدته عن أخطار أخرى يواجهها العالم مثل أخطار انفجارات الأسلحة النووية.

كما أنه يشكل تحدياً أخلاقياً للإنسانية، إذ بسببه تتزايد مظاهر العنف، والذي يتزايد مع تزايد أعداد الفقراء في العالم، ومع تزايد النمو غير المتساوي بين الدول، وما يتسبب عنه من إحباطات اجتماعية واقتصادية

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

يعاني منها مباشرة الفقراء في معظم الدول الفقيرة.

يقول د. محسن يوسف في كتاب «الفقر والأزمة الاقتصادية»: إن قضية الفقر وما لها من تراكم اجتماعي وثقافي واقتصادي وحضاري لا يؤثر فقط على الدول الفقيرة وشعوبها التي تعاني من مستويات مختلفة ومتباينة. ولكنها تؤثر وتنتشر في معظم الدول في العالم مما يؤثر على مستقبل الإنسانية بشكل عام، وكذا معظم الدول.

لذا، ازدادت حدة مشكلة الفقر إذا لاحظنا أن انتشارها لا يتوقف في ازديادها في الدول الفقيرة ولكنه يتزايد أيضاً في الدول المتقدمة والغنية، حيث نجد حسب الإحصاءات الأمريكية -شخصاً واحداً من بين كل سبعة أمريكيين يعيش تحت مستوى خط الفقر، وخاصة بين المواطنين السود.

مما أدى إلى ازدياد ظواهر مخيفة ومخزية مثل ظواهر انتشار العنف والجريمة والتشرد والبطالة وزيادة التناسل بين الطبقات الفقيرة، والتي تضغط كلها مباشرة على إمكانيات الدول في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

يشكّل تحقيق توفير الاحتياجات الأساسية للفقراء في البلدان النامية تحدياً كبيراً، وخاصة في البلاد التي لا يزال الجوع ووفاة الرضع منتشرين بها بسبب قلة الموارد أو سوء التغذية وضعف الرعاية الصحية.

منذ فترة طويلة، كان النقاش يدور بين الخبراء المتخصصين حول ما إذا كان الفقر سبباً أو نتيجة للنمو السكاني. وعلى الرغم من وجود علاقة قوية بين الفقر وسرعة تزايد معدلات النمو السكاني، إلاّ أن الدراسات لم تستطع تقديم دليل، على أن النمو السكاني هو سبب للفقر، وإنما أكدت على تعقد العلاقة بينهما.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ورغم انتشار الفقر في جميع أنحاء العالم والذي يتزايد يوماً بعد يوم في جميع البلاد بما فيها الدول المتقدمة إلا أن تزايده وانتشاره أصبح أمراً مخيفاً في مناطق معينة من العالم، مثل بعض الدول الإفريقية.

بحيث أصبحت مشكلة الفقر تؤثر بشكل ملحظ على استنزاف المصادر المتنوعة والمتوافرة في هذه البلاد سواء منها المصادر البشرية أو المادية أو البيئية.

ويؤثر ذلك على الدول التي تعاني من قضية الفقر كما يؤثر على الدول الأخرى والتي لا تعاني بنفس الدرجة من هذه القضية المقزعة، مما يجعل من قضية الفقر مشكلة عالمية لا يتوقف آثارها على الدول التي تعاني مباشرة منها، ولكنها تنتشر لتشمل أجزاء أخرى من العالم.

إن انتباه العالم في محاولاته لاحتواء مشكلة الفقر يرجع إلى بداية الخمسينات من هذا القرن، حيث شرعت الكثير من دول العالم في وضع برامج وخطط للتنمية تعتمد على ما توافر للبشرية من إنجازات علمية وتقدم تقني.

ومع تطور الانتباه العالمي لاحتواء مشكلة الفقر بدأت المؤسسات الدولية والدول المانحة برامجها للمساعدات في هذا المجال.

وحدث تحول أكبر خلال الفترة الأخيرة، حيث ركزّ البنك الدولي للإنشاء والتعمير جهوداً أكبر للمساعدة في التقليل من حدة الفقر في العالم من خلال برامج القروض.

وبصفة عامة، فإن أي تقدم في تخفيض أعداد الفقراء يتوقف على نجاح الإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى تشجيع ازدياد استخدام القدرة على العمل، والتي تشكل أكبر مورد متوفر لدى الفئات الفقيرة.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وتشير جميع الدلائل إلى أن المنظمات غير الحكومية يتعاظم دورها، بحيث أصبح يمثل أهمية كبيرة في مجالات التنمية ورفع الظلم عن الفقراء.

ختاماً أقول: إن التصدي لمشكلة الفقر يحتاج لرؤية مستقبلية واسعة مصحوبة بعمل دءوب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

فهل آن أوان ذلك؟!!....

المؤلف
د. زيد بن محمد الرماني
ص.ب: ٣٣٦٦٢
السعودية - الرياض ١١٤٥٨

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الفقر بين المدح والذم

ورد عن أبي منصور الثعالبي في كتاب «اللطائف والظرائف»، وعن الشيخ إبراهيم بن محمد البيهقي في كتاب «المحاسن والمساوئ» في شأن مدح الفقر:

كان يقال: شعار الصالحين الفقر، ويقال: الفقر لباس الأنبياء.

وفيه يقول البحتري:

فقرٌ كفقر الأنبياء وغربةٌ وصبابةٌ ليس البلاءُ بواحد.

وكان يقال: الفقر مُخِفٌّ والغنى مُثقِل.

ويقال: الفقر أخف ظهرٍ وأقل عدداً.

ومن أحسن ما قيل في مدح الفقر قول أبي العتاهية:

ألم تر أن الفقر يُرْجى له الغنى ... وأن الغنى يُخْشى عليه من الفقر

وقال محمود الوراق:

يا عاتب الفقر ألا تنزجر ... عيب الغنى أكثر لو تعتبرْ

من شرف الفقر ومن فضله ... على الغنى لو صحّ منك النظرْ

أنك تدعو الله تبغي الغنى ... ولست تدعو الله أن تفتقرْ

وجاء في شأن دكّ الفقر، قول سعيد بن عبدالعزيز: ما ضرب العباد بسوط أوجع من الفقر. ومن فصول ابن المعتز: لا أدري أيهما أمر، موت الغنيّ أم حياة الفقير؟!

وكان يقال: الفقر مجمع العيوب. ويقال: الفقر كنز البلاء. ويقال: الفقر هو الموت الأحمر.

قيل: لا فاقرة كالفقر، وفيه قيل: الفقر في الأذن وقر، وفي الكبد عقر،

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وفي القلب نقر، وفي الجوف بقر.

وأنشد بعضهم:

إذا قلّ مالُ المرء قلّ حياؤه ... وضاقتْ عليه أرضه وسماؤُهُ

وأصبح لا يدري وإن كان حازماً ... أقُدّامه خيرٌ له أمْ وراؤُهُ

وقال صالح بن عبد القدوس:

بلوتُ أمور الناس سبعين حجة ... وجربتُ صرف الدهر في العُسر واليسرِ

فلم أرَ بعد الدِّين خيراً من الغنى ... ولم أرَ بعد الكفر شرّاً من الفقرِ

وقيل لأعرابي: ما أشدّ الأشياء؟ قال: كبد جائعة تؤدي إلى أمعاء ضيّقة.

وقال أوس بن حارثة: خير الغنى القنوع وشرُّ الفقر الخضوع.

وقال عبدالأعلى القاضي: الفقير مرقته سِلْقة ورداؤه عِلْقة، وسمكته شِلْقة.

وقيل: أنه إذا أيسر الفقير ابتُلي به ثلاثة: صديقه القديم يجفوه، وامرأته يتزوج عليها، وداره يهدمها ويبنيها.

وقال أحد الشعراء:

الموت خير للفتى ... من أن يعيش بغير مالِ

والموت خير للكريـ ... ـمِ من الضراعة للرجالِ

ونختم هذه القطوف بدعاء رسول الهدى المأثورة عنه عليه السلام «اللهم أحيني مسكيناً وأمتني مسكيناً واحشرني في زمرة الفقراء «صحيح مسلم».

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

عصر الفقر العالمي

إننا نعيش في عصر الفقر العالمي مع ظهور المجاعات على نطاق واسع ومع عودة الأوبئة الفتاكة وانهيار القطاعات الإنتاجية في البلدان النامية وضمور برامج الرعاية الصحية والاجتماعية فيها.

وللأسف فإن هناك محاولات من الوكالات الدولية الكبرى الثلاث (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية) لتشويه الحقائق والتلاعب بالبيانات وبمعايير الفقر من أجل تقديم صورة أفضل للعالم.

بدأت عولمة الفقر في العالم الثالث متزامنة مع حدوث الهجمة العنيفة لأزمة الديون. وقد امتدت منذ التسعينات لتشمل جميع المناطق الأساسية في العالم.

كما انتشرت المجاعة وطالت جانباً كبيراً من السكان في العالم. فحسب تقرير الأمم المتحدة فإن ٢٣ مليون إنسان في القرن الإفريقي فقط معرضون في الواقع لخطر المجاعة.

يقول مايكل تشوسادوفسكي: تتفق الدول السبع الكبرى والمؤسسات الدولية بما فيها البنك الدولي على إنكار المستويات المتزايدة للفقر العالمي الناشئ عن عمليات الهيكلة الاقتصادية، ويتم إخفاء الحقائق الاجتماعية والتلاعب بالإحصاءات الرسمية كما تقلب المفاهيم الاقتصادية رأساً على عقب.

يحدّد البنك الدولي -وبعيداً عن المفاهيم والمناهج التقليدية الاقتصادية المتعارف عليها لقياس الفقر- يحدِّد بشكل اعتباطي عتبة الفقر بدولار في اليوم، ويصنّف فئات السكان ذات الدخل الفردي الذي يزيد

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

على دولار واحد في اليوم على أنها غير فقيرة.

إنّ مقياس دولار في اليوم لا يستند إلى أساس منطقي. ففئات السكان في البلدان النامية التي يصل دخلها الفردي إلى دولارين أو ثلاثة دولارات أو حتى خمسة دولارات في اليوم، ما زالت تعاني الفقر، وعدم استطاعتها تغطية النفقات الأساسية على الغذاء والمأوى والصحة والتعليم.

عندما تتحدد عتبة الفقر بدولار في اليوم يصبح تقدير مستويات الفقر العالمي والوطني مجرد مسألة حسابية، وتحسب مؤشرات الفقر بطريقة آلية ابتداء من فرضية الدولار في اليوم، ومن ثم تدرج المعلومات ضمن جداول جذابة تبين تراجعاً في مستويات الفقر العالمي مع حلول القرن الواحد والعشرين.

وهذه التنبؤات المتعلقة بالفقر تستند إلى نسبة مفترضة من النمو في الدخل الفردي الذي يتضمن انخفاضاً مساوياً له ومتماشياً معه في مستويات الفقر.

إن الإطار الذي بني على فرضية دولار في اليوم ليس له أي معنى؛ لأنه ابتعد عن دراسة وقائع الحياة الفعلية. فمع غياب دراسة النفقات المنزلية على الطعام والمأوى والخدمات الاجتماعية والصحية، يصبح تقدير مؤشرات الفقر في الإطار الذي وضعه البنك الدولي مجرد مسألة حسابية.

واستناداً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية فإن التقدم في عملية التخفيف في الفقر عبر القرن العشرين مميّز. ولذا استند مؤشر الفقر البشري التابع لبرنامج الأمم المتحدة إلى الأبعاد الأكثر أهمية للفقر وهي قصر العمر وغياب التعليم الأساسي وعدم القدرة على استخدام الموارد العامة والخاصة.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

بَيْدَ أن تقديرات برنامج الأمم المتحدة للفقر البشري تعتبر نموذجاً أكثر تشويهاً من ذلك النموذج الذي قدّمه البنك الدولي. ذلك أن تقديرات البرنامج لا تتوافق مع الحقائق المتعلقة بمستوى البلد المعني، والتقديرات الوطنية للفقر.

إن المعايير المزدوجة هي الطاغية الواضحة في عملية قياس الفقر، فمعيار البنك الدولي بمقدار دولار في اليوم ينطبق فقط على الدول النامية، حيث لا يعترف البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بوجود الفقر في أوروبا وأمريكا.

وأكثر من هذا، فإن مقياس دولار في اليوم يناقض أصول البحث الثابتة التي تستخدمها الحكومات الغربية والمنظمات الحكومية في تعريف الفقر في البلدان المتطورة وقياسه.

حيث تعتمد طرق قياس الفقر في الغرب على المستويات الدنيا للنفقات المنزلية المطلوبة للإنفاق على الطعام والملبس والمسكن والصحة والتعليم.

وحقيقة الأمر فإن برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يقومان بمقارنة بين مستويات الفقر بين الدول المتطورة والدول النامية.

إنّ الانخفاض العالمي في مستويات المعيشة ليس نتيجة ندرة الموارد الإنتاجية كما كانت عليه الحال في فترات تاريخية سابقة، ففي الواقع حصلت عولمة الفقر خلال فترة تقدّم تقني وعلمي سريعين.

ففي حين أسهم التقدم العلمي في زيادة الطاقة الكامنة للنظام الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات الأساسية، إلاّ أن المستويات الواسعة

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

للإنتاجية لم تترجم إلى تخفيض مماثل في مستويات الفقر العالمي.

وختاماً أقول: إنّ التلاعب بأرقام الفقر العالمي تعيق المجتمعات الوطنية عن فهم نتائج المسار التاريخي الذي ابتدأ في بداية الثمانينات مع هجوم أزمة الديون. وقد غزا هذا الوعي الخاطئ جميع ميادين الحوار والنقاش، وبدورها فإن قلة التبصر الفكرية لعلم الاقتصاد والسائد تعيق فهم الأعمال الحقيقية للرأسمالية الكونية وأثرها المدمّر على سبل عيش ملايين الناس.

وللأسف فإن المؤسسات الدولية سارت وحذت مؤيدة الخطاب الاقتصادي السائد نفسه دون تقييم لتأثير عملية الهيكلة الاقتصادية على المجتمعات الوطنية. والتي تؤدي إلى انهيار المؤسسات وإلى تزايد حدة الصراع الاجتماعي.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ظاهـــرة الفقـــر

إنّ ثـالوث الشـر فـي نظامنـا الاقتصـادي المعـاصر هـو: الفقـر وعـدم المساواة والدورة التجارية وما تسبّبه من اضطراب فـي الإنتـاج ومـا تـؤدي إليه من بطالة بين صفوف العمال.

هكذا يرى أكثر من منظرٌ اقتصادي واقعنا الاقتصادي المعاصر، وعناصر الاضطراب والهدم المؤثرة في واقعنا.

فأول مشكلة يواجهها المصلح الاقتصادي هي كيفية زيادة الثروة المادية للقضاء على ظاهرة الفقر.

فالعالم الآن لا ينتج مـن الـثروة الماديـة مـا يكفـي لإشـباع الحاجـات الضرورية الأساسية التي تحتاجها الأفراد.

فدولة غنية نسبياً كإنجلترا لا تستطيع أن تنتج مـا يكفـي حاجـات سـائر سكانها، ولو اشتغل كل قادر على العمل في أعمال منتجة.

إن الناس لا يموتون جوعاً فـي إنجلـترا، ولكـن يعـاني عـدد كبـير مـن السكان سوء التغذية، فهناك نسبة تقدّر بحوالي ٢٥٪ من عدد السكان تعاني من قلة الغذاء أو سوء التغذية أي الجوع النسبي.

ومن ثم، فإن الأولى بنا ونحن نواجه الجـوع وسـوء التغذيـة والفقـر أن نوجّه رؤوس الأموال للاستثمار في مشروعات أكثر نجاحاً.

علماً بأن مضاعفة الإنتاج أو زيادته، لا تتيسّر بين عشية وضحاها.

كما ينبغي أن يفكر الإنســان فـي نفسـه كمسـتهلك قبـل أن يفكـر فيهـا كمنتج، إذ ما جدوى ارتفـاع الأجـور النقديـة إذا اشـترى بهـا كميـات أقـل من السـلع والخدمات. إن جنة المنتجين هي جحيم المستهلكين إذ يتعرض

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

جمهور المستهلكين لأخطار شديدة من قبل جماعة من المنتجين.

لقد مضى ذلك الزمن، الذي كان فيه المستهلك هو صاحب اليد العليا والكلمة النافذة في النشاط الاقتصادي، حين كان يستطيع بواسطة حريته في الشراء والامتناع عن الشراء أن يحدد نوع السلعة والكمية المنتجة وإلى حد كبير السعر الذي تباع به.

ولكن أخذت السلطة الاقتصادية وزمام الموقف ينتقلان بالتدريج إلى أيدي المنتجين، وانتهى الأمر إلى تحكمهم عن طريق الاحتكار وحملات الدعاية في طلبات المستهلكين، وكذلك في الأسعار.

وأصبح المستهلك هو الرجل المنسي في النشاط الاقتصادي.

يقول الدكتور أحمد دويدار في كتابه: «الديمقراطية الاقتصادية»: لماذا لا نعيد المنافسة الحرة إلى عرشها، إذا كانت تؤدي إلى زيادة الكمية المنتجة وإلى انخفاض الأسعار.

إن المنافسة الحرة تدفع المنتجين إلى تحسين وسائل الإنتاج واستخدام الأساليب الفنية والمخترعات الجديدة لزيادة الكمية المنتجة وتخفيض الأسعار، ولكنها في الوقت نفسه تدفع المنتجين إلى إنفاق مبالغ طائلة على الدعاية.

خاصة أن السوق الحر يرتكز على المنافسة الكاملة. ولكن أين هذا السوق الذي تتوفر فيه المنافسة الكاملة؟!.

إن قيام حالة المنافسة الكاملة أو الحرة تكاد تكون نادرة.

فلم يعد يؤمن بمبادئ المنافسة الحرة، كما قال بها «الحريون» أنصار مدرسة الحرية الاقتصادية، في القرن التاسع عشر، إلا الذين أشرفوا على الجنون. فأكثر الناس مغالاة في تمجيد مبدأ المنافسة الحرة، لا يستطيع أن

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يزعم بأنه من صالح المجتمع أن تكف الحكومة يدها عن كل تدخل. فيكاد يتفق الجميع على أن هناك عدداً من الوظائف ينبغي أن تقوم به الدولة.

بَيْدَ أن قائمة هذه الوظائف تختلف في الطول أو القصر باختلاف وجهات النظر.

لقد أصبح الاتجاه نحو تحقيق مزيد من المساواة في دخل الأفراد وثرواتهم، محور تفكير كثير من الاقتصاديين ورغبة جامحة تساور نفوس المصلحين.

إذ لا ينبغي أن يستخدم جزء كبير من موارد الثروة لتوفير الكماليات وسلع الترف لعدد قليل من الأفراد.

بل ينبغي أن نستخدم موارد الثروة لإشباع الحاجات الضرورية أولاً، حتى يتيسر القضاء على الفقر وما يقترن به من جهل وبؤس وكآبة، تؤذي النفوس قبل أن تؤذي العيون.

إن مصدر النزاع الدائم بين الأغنياء والفقراء هو أن الأغنياء يورّثون أبناءهم الثروة فيحصلون بذلك على دخل لا يتناسب مع الخدمات التي يؤدونها للمجتمع.

ففي كثير من الحالات اشترى الأغنياء طريقهم إلى المجد والشهرة ومراكز الصدارة بالمال.

فالثروة تُهيء الفرصة، وتفتح أبواب النجاح في حين أن الفقر يضيعها ويغلقها.

أما تفاوت تقدير المجتمع للخدمات التي يؤديها الأفراد، فهذا أمر طبيعي، فمما لا شك فيه أن العمل الذي يؤديه الجراح أكثر قيمة في نظر المجتمع من العمل الذي يؤديه الرجل المكلف بتنظيف حجرة العمليات.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ولكن، ليس معنى ذلك، أن تقدير المجتمع سليم دائماً. فالدخل الذي يحصل عليه أحد نجوم السينما في يوم واحد يزيد عما يحصل عليه المأذون الشرعي في سنة كاملة.

وما أظن أن هناك من يطالب بالمساواة في دخل الأفراد بصرف النظر عما يؤدونه من خدمات إلا الحمقى والجهلاء.

فالمجتمع الذي يكافئ المنتج المجد كالكسول الخامل، والذكي الماهر كالغبي العاجز، لا بد أن يهوى إلى قرار سحيق من الفقر.

المهم، ألاّ يكون هناك تفاوت واسع واختلاف كبير وتباين عظيم في الدخول والثروات، قد يحدث اضطراباً وأزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية فضلاً عن الأزمات النفسية.

الدورة التجارية ظاهرة دولية، فالعالم كله وحدة اقتصادية، لا تستطيع أي دولة أن تكون بمعزل أو بمنجاة من القوى الاقتصادية التي تعمل في الدول الأخرى.

إن الدورة التجارية إحدى المساوئ الرئيسية للنظام الاقتصادي المعاصر، مثل الفقر وعدم المساواة.

فبعثها اختلال التوازن، وعلاجها في أن يلائم هذا النظام الاقتصادي بين نفسه وبين الظروف المتغيرة.

كما أن التخلص من الفقر يتطلب نظاماً اقتصادياً أكثر كفاءة وإنتاجية من النظام القائم. وإزالة الفوارق، للتقريب بين دخل الأفراد، ينبغي إيجاد تناسب معقول مقبول بين ما يتمتع به الأفراد من خيرات الإنتاج، وبين ما يقومون به من أعمال وما يؤدونه من خدمات.

وللوقاية من تقلبات الدورة التجارية وما تحدثه من نكبات تكاد تعصف

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

بكيان الحياة الاقتصادية، وتقتلع جذور النظام المعاصر، ينبغي أن يلائم النظام الاقتصادي المعاصر بين متطلباته وحاجات الناس المتزايدة والموارد المحدودة نسبياً.

فليس هناك خطة محكمة كاملة تحل جميع مشاكلنا الاقتصادية، فالإحكام التام والكمال هما من غرور الإنسان وهما أمنيتان عزيزتا المنال.

حيث لن نستطيع إعادة الصحة والعافية إلى الهيكل الاقتصادي بوصف جرعات من دواء واحد سحري أو بعض حبوب من صندوق المثل العليا.

ختاماً أقول: إن العلاج الاقتصادي مسألة مهارة في التطبيب قبل كل شيء تطبيب يمتاز بالمرونة وعدم التقيد بأفكار وآراء جامدة، فالتشبث بفكرة واحدة أو رأي واحد هو الخطأ القاتل في كل علاج. فالاقتصادي الناجح كالطبيب الناجح له من صفات الفنان والمبدع أكثر مما له من صفات العالم والفقيه.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

اقتصاديات الفقر

يكاد الفقر أن يسم معظم الناس في العالم. فإذا ما علمنا كُنْه الاقتصادات التي تقود إلى الفقر، لأدركنا الكثير عن الاقتصادات التي يهتم بها الكثير من الناس حقيقة، ومعظم فقراء العالم يكسبون رزقهم من الزراعة، فإذا عرفنا اقتصاديات الزراعة، فسوف نلم بالكثير عن الاقتصادات التي تجعل الإنسان فقيراً.

ويجد الاقتصاديون صعوبة في تفهّم التفضيلات والقيود على الندرة التي تحدّد ما يقوم به الفقراء من اختيارات وكلنا نعلم أن معظم سكان العالم فقراء، منهم مَنْ يحصلون على أجر زهيد من عملهم، وأنّ نصف دخلهم أما ما يزيد على النصف، يتم إنفاقه على الطعام، وأنهم يقيمون في غالب الأحيان في بلاد منخفضة الدخل، وأن الغالبية العظمى منهم يكسبون عيشهم بالزراعة إلاّ أن ما فشل كثير من الاقتصاديين في إدراكه هو أن الفقراء لا يقلون اهتماماً بتحسين حظهم وحظ أطفالهم عن اهتمام الأغنياء بذلك.

ولقد أدت جهود الاقتصاديين الأكاديميين في العقود الأخيرة إلى توسيع مداركهم بدرجة عظيمة فيما يتعلق باقتصاديات رأس المال البشري، وعلى وجه الخصوص، اقتصاديات البحوث، واستجابات المزارعين لأساليب الإنتاج الفنية الحديثة ذات الربحية، والعلاقة بين الإنتاج والرفاهية واقتصاديات العائلة.

ويمكن أن تسهم المعرفة الناجمة عن الخبرة والإنجازات التي حققها الفقراء عبر الزمن في تفهّم ما لمشكلات الدول ذات الدخل المنخفض وإمكانياتها في الوقت الحاضر، ذلك أن مثل هذا الفهم بكثير من أقصى

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ألوان المعرفة التفصيلية الدقيقة على سطح الأرض أو عن الأحياء أو عن تقنية الغد.

بَيْدَ أنّ هناك فقراً في التنبؤ التاريخي، فاستقراء الإحصاءات، يصيبنا بالذعر، خاصة تلك القائلة إن الفقراء يتوالدون مثل القوارض المنطلقة إلى حتفها. ومع ذلك فإن شيئاً من ذلك لم يتحقق عندما كان الناس فقراء عبر تاريخنا الاقتصادي والاجتماعي. وبالمثل فإن التوقعات الخاصة بالنمو السكاني المدمّر في الدول الفقيرة حالياً ليست إلا توقعات زائفة.

يقول ثيودور شولتز في كتابه «كيفية التنمية البشرية»: إنّ الفلاحين في جميع أنحاء العالم يقومون عندما يتدبرون أمر التكاليف والعائد والمخاطر، بحساب العوامل الاقتصادية، وفي داخل حقولهم الفردية المخصّصة يقومون بدور المنظّمين منسجمين بمنتهى الحذق مع الشروط الاقتصادية.

وعلى الرغم، من أنه يتبقى الكثير مما لا نعرفه عن اقتصاديات الفقر، فإن معرفتنا بالحركية الاقتصادية للدول منخفضة الدخل قد حقق تقدّماً ملحوظاً في العقود الحديثة.

لقد أدركنا أن الفقراء لا يقلون اهتماماً بتحسين نصيبهم ونصيب أطفالهم عن اهتمام الأغنياء الذين يملكون مزايا أعظم من أن تقارن. كما أدركنا أنهم لا يقلّون كفاءة في الحصول على الحد الأقصى من المنفعة من مواردهم المحدودة.

وهنا تبدو أهمية النوعية السكانية والمعرفة ذلك أن عدداً لا بأس به من الدول ذات الدخول المنخفضة لديها سجل إيجابي في تحسين نوعية السكان، وإحراز معرفة مفيدة. وتتضمن هذه الإنجازات توقعات اقتصادية في صالحها، شريطة ألا تفتّتها النواحي السياسية والسياسات الحكومية التي

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

تتحيز ضد الزراعة.

وعلى الرغم من كل ما سبق، يستمر أغلب الناس في أرجاء العالم في السعي للحصول على أجر زهيد مقابل عملهم، وينفقون نصف أو ما يزيد على نصف دخلهم على الطعام، إن حياتهم قاسية، ويبذل الفلاحون في الدول المنخفضة الدخل كل ما في وسعهم لكي يزيدوا إنتاجهم. وما يحدث لهؤلاء الفلاحين ليس موضع اهتمام الشمس أو الأرض أو الرياح الموسمية أو الرياح التي تكتسح وجه الأرض، ومحاصيل الفلاحين في خطر دائم من أن تلتهمها الديدان والحشرات، فالطبيعة مضيافة لآلاف الحشرات التي تقف موقف العداء من جهود الفلاحين.

ومع ذلك، فإنه يمكن بالمعرفة والقدرات البشرية -بعد توفيق الله سبحانه قبل كل شيء- أن يتم التعامل مع الطبيعة بإيجابية وفاعلية وكفاءة واعتدال وتوازن.

إنّ العامل الحاسم لضمان خير ورفاهية الحياة البشرية يكمن في الاستثمار الذي يحدث في الناس والمعرفة. ويتم ذلك عن طريق تحسين وسائل التعليم واكتساب خبرات عمل ورفع المستوى الصحي لدى الناس، مما يزيد من قيمة رأس المال البشري ويسهم بصورة أساسية في الإنتاجية والشعور بالرضى.

كما أنّ القدرات المكتسبة لدى الناس وهي تعليمهم وخبراتهم ومهاراتهم وصحتهم، أمور أساسية لبلوغ التقدم الاقتصادي.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

البعد الاقتصادي للفقر

يتخذ فقر الشعوب أبعاداً متعددة منها البعد الاقتصادي، وما يشتمل عليه من تدنٍ في مستويات الدخل والإنتاج والاستثمار والادخار، والبطالة السافرة والمقنّعة وانخفاض الإنتاجية وسوء توزيع الدخل، وأزمات الغذاء والطاقة والمرافق العامة المتعلقة بالخدمات والتبعية الاقتصادية، ومشاكل السكان والإسكان.

إن أكثر من نصف سكان العالم الثالث يعيشون في حالة شديدة من الفقر وللأسف، يمثّل إنتاجهم نحو ١٦٪ من مجموع إنتاج الدول النامية.

وتشير الإحصائيات إلى تراجع معدل الزيادة في الناتج الوطني لكل فرد من أبناء جنوب آسيا من ٢,٧٪ خلال الستينات إلى ٠,٥٪ خلال السبعينات وتراجعت النسبة المناظرة في إفريقيا من ٢,٤٪ إلى ٢,١٪ خلال الفترات نفسها.

وبصفة عامة، فإن متوسط معدل نمو الناتج الوطني المتبقي للدول المنخفضة الدخل قد ارتفع من ٠,٦٪ خلال الستينات إلى ١,٧٪ فقط خلال الثمانيات ثم ارتفع إلى ٢,٠٪ خلال التسعينات.

يقول الدكتور حمدي عبدالعظيم في كتابه الرائع «فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي»:

تشير أرقام التسعينات إلى حدوث تحسين طفيف في معدل النمو الخاص بالدول الفقيرة.

وهذا عكس معدلات النمو الخاصة بالدول الصناعية المتقدمة أو الدول المتوسطة الدخل.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ويتوقع أن يرتفع المعدل مع بداية الألفية الثالثة في الدول الفقيرة إلى ٥٪ مقابل ٣٪ في الدول متوسطة الدخل، و٦,٢٪ في الدول المتقدمة.

ولا يختلف الأمر بالنسبة للإنتاجية عنه بالنسبة للإنتاج. إذ تشير الإحصائيات المنشورة إلى انخفاض إنتاجية العامل الزراعي في الدول الفقيرة مقارنة بالدول الغنية، حيث أن قياس الإنتاجية بما ينتج من الحبوب مثلاً يوضّح أن رقم الإنتاجية واحد، أي أن العامل الواحد ينتج طناً واحداً من الحبوب، مقابل (٢) في الصين، و(٦) في روسيا، و(١٢) في أوروبا.

ويصعب زيادة الإنتاجية في معظم الدول الفقيرة لقلة الإمكانيات الحديثة مثل السماد الذي يستخدمه بعض المزارعين كمعيار لتقدم الإنتاج الزراعي في الدول النامية. وعلى سبيل المثال نجد أن متوسط استخدام السماد في هكتار الأرض الزراعية في الباكستان يبلغ ٧٤ كيلوجرام في الثمانيات مقابل ١٦٩ كيلو جرام للهكتار في الصين.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الدراسات التي تعتبر تطور التنمية الاقتصادية مساوياً لتنمية الطاقة المستخدمة في مختلف الدول.

ورغم أن أرقام العالم الثالث لا تعطي تفصيلات عن الأوضاع في الدول الفقيرة منها والدول المتوسطة الحال، فإنه يمكن القول بأن تطور التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة أسوأ حالاً مما توضحه الأرقام الأساسية للتنمية في العالم الثالث.

حيث تتجه إلى الانخفاض الشديد خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٥م، بعكس دول منظمة الأوبك وبنسبة أكثر انخفاضاً من النسب المناظرة في كل من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول المعسكر الاشتراكي والدول الصناعية المتقدمة بصفة عامة.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ومن المعروف، أن العالم الثالث والعالم الرابع معاً، يستخدمان معاً ٩٪ فقط من الطاقة بينما تستهلك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD نحو ٦٠٪ من الطاقة.

ورغم ما سبق، فإن خبراء التنمية يرون أن العالم الفقير، عليه أن يزيد حصته من الإنتاج الصناعي العالمي إلى ما لا يقل عن ٢٥٪ بدءاً من عام ٢٠٠٠م وفقاً لإعلان (ليما) وخطة العمل به.

ولكن، يبدو أن هذا الأمل صعب التحقق في ضوء ظروف الشعوب الفقيرة الحاضرة وتخلّف بنيانها الثقافي والحضاري والاجتماعي وقلة الثروات ونقص الحاجات الأساسية بها.

ويعني ذلك أن السنوات العشر القادمين لا تكفي لتحقيق الأمل المنشود مع التسليم بإمكان تحقق ذلك الأمل في بعض الدول المتوسطة الحال.

ويعني ما سبق، تدهور الوزن النسبي لإنتاج الفقراء مقارناً بإنتاج الأغنياء طوال أكثر من جيل من الزمان.

وقد أوضح مكنمارا رئيس البنك الدولي الأسبق في خطاب له في تقرير للبنك الدولي: أن متوسط الدخل الفردي في الدول الفقيرة كان يمثّل حوالي ٥٪ من متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة في الستينات ثم انخفض إلى نحو ٢,٥٪ فقط في السبعينات.

ويمكن القول بأن هذه النسبة قد انخفضت بعد ذلك في فترة الثمانينات إلى ٢,٤٪ فقط، ثم إلى ٢,٣٪ في التسعينات.

ويعني ذلك اتساع الفجوة بين الشعوب الفقيرة والشعوب الغنية.

وإذا أخذنا الزيادة في عدد السكان في الحسبان نجد أن مستقبل الفرد

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

من الدخل في الشعوب الفقيرة لا يبشّر بأي تحسّن، في ضوء انخفاض الاستثمارات اللازمة للمحافظة على تجدّد الدخل سنوياً.

إذ طالما أن الدخل منخفض، فلا بد من انخفاض المدخرات، إن لم يكن انعدامها نهائياً، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الاستثمارات اللازمة للتنمية.

لذا، تشير إحدى الدراسات التنموية إلى حاجة دول العالم الثالث ودول العالم الرابع معاً إلى استثمار ١٢٪ من إنتاجهم السنوي للحصول على معدل تنمية قدره ٢٪ سنوياً. وفي حالة زيادة السكان بمعدل ٢,٧٪ سنوياً، يلزم استثمار قدره ٢١٪ من الإنتاج السنوي.

ومن ثم، فمن المفروض أن يؤدي ذلك إلى حث الدول الفقيرة على زيادة الاستثمارات الزراعية لتوفير الغذاء لهذه الأفواه الكثيرة والمتزايدة كل عام، بَيْدَ أن الدراسات التنموية تشير إلى وجود تحيّز من جانب الدول الفقيرة للاستثمار في المدن والصناعات على حساب الرِّيف والزراعة.

إذ لا تتعدى نسبة الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة ٢٠٪ من الاستثمار العام، رغم أن ٦٠٪ من السكان في كثير من الدول النامية يعتمدون على الزراعة.

ويترتب على ذلك بالطبع اتجاه الشعوب الفقيرة إلى استيراد الغذاء من الدول الغنية، وزيادة أعباء وأقساط مديونياتها وفوائدها سنة بعد أخرى.

ولكن كما يقول الاقتصادي موريس دوب، فإن زيادة أهمية الاستثمارات في الدول الفقيرة تتطلب توسيع رقعة السوق، وهو بدوره يتطلب تعاون هذه الدول تجارياً وتكاملها اقتصادياً.

وقد أشارت الاقتصادية بربارا ورد إلى حقيقة سيطرة الدول الصناعية

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المتقدمة على ما يقرب من ٨٠٪ من تجارة واستثمار العالم، ٩٣٪ من الصناعة، ١٠٠٪ من البحوث والخدمات، بل أنه لم يحدث أي تغيّر يُذكر في توزيع الثروة العالمية من أربعينات القرن الماضي.

ختاماً أقول أن ما سبق يشير إلى قلة حيلة الدول الفقيرة في عالم يسيطر عليه الأغنياء، وكأن الشعوب الفقيرة قد كتب عليها أن تظل مقهورة بفقرها دون النجاح في قهر هذا الفقر ومواجهته.

وقد آن أوان اتخاذ الخطوات اللازمة لذلك وحشد الجهود والطاقات.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

البعد الاجتماعي للفقر

يتخذ فقر الشعوب أبعاداً متعددة منها البعد الاجتماعي للفقر وما ينطوي عليه من هبوط مستويات الأخلاق وظهور الجرائم الاجتماعية المختلفة، كالرشوة والمحسوبية والمخدرات واغتصاب الأموال والنساء والتواكل والسلبية والأمية والنفايات.

لذا، يعتبر الفقر أول مشكلة اجتماعية وطبقية بغيضة وتفاوت كبير في الدخول، بينما اعتبرها آخرون مشكلة قلة الموارد الناشئة عن سوء الحظ، وهو ما يعني أن المشكلة مشكلة قدرية لا دخل للإنسان في حدوثها.

وبغض النظر عن أسباب الفقر كظاهرة اجتماعية فإن البعد الاجتماعي للفقر يبدو جلياً في استقراء أحوال السكان في الشعوب الفقيرة، من حيث الحالة الصحية والحالة التعليمية وتوافر الخدمات الأساسية ومكانة المرأة في المجتمع والنشاط الاقتصادي والعادات والتقاليد الاجتماعية المرتبطة بالفقر كسبب أو كنتيجة، ودورها في تعميق الفقر.

يقول د. حمدي عبدالعظيم: إن الشعوب الفقيرة تتصف بارتفاع نسب الأمية لدى أبنائها وانخفاض مستوى التعليم ومعدلات الإنفاق على التعليم والبحوث والتنمية الفكرية.

ولا عجب، ومن ثم كانت مشكلة الأمية جد خطيرة، وتحتاج إلى وقت طويل وإمكانات هائلة لرفع مستوى التعليم والتوسع فيه لدى الشعوب الفقيرة.

وغير خافٍ ما تعانيه الشعوب الفقيرة من انتشار الأمراض والأوبئة وانخفاض المستوى الصحي ونقص الدواء. ويمكن الاستدلال على ذلك من تتبع الأرقام الخاصة بأعداد المصابين والوفيات الناتجة من بعض

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الأمراض المتوطنة في المجتمعات الفقيرة.

لذا، تعتبر الأمراض (الملاريا، البلهارسيا، التراخوما، السُّل) من أمراض الفقر والتخلف؛ نظراً لارتباطها بانتشار النفايات وأكوام القمامة وانعدام الوعي الصحي، ونقص التغذية وسوء الأحوال المعيشية بصفة عامة، مثل: الازدحام السكاني وعدم وجود المساكن الصحية ومياه الشرب النقية والصرف الصحي وتلوث الهواء والبيئة بصفة عامة.

كما تعاني الشعوب الفقيرة من سوء أو نقص الخدمات الأساسية مثل خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية ونقص أو سوء المرافق العامة مثل الكهرباء والمياه النقية والصرف الصحي.

وتشير بعض التقديرات إلى أن الشعوب الفقيرة تحتاج إلى بناء أكثر من ثلاثين مليون مسكن مناسب في العشرين عاماً القادمة، وهو ما لا تقدر عليه هذه الدول.

ونظراً لضعف إمكانات ودخول الدول الفقيرة، فإن نسبة الفتيات اللاتي يحصلن على التعليم بأنواعه المختلفة تعتبر ضئيلة للغاية، كما أن نسبة مساهمة المرأة في العمل بمختلف مجالاته أكثر ضآلة من نسب التعليم.

تشير إحصائيات منظمة العمل الدولية إلى أن نسبة مساهمة المرأة في مجالات النشاط الاقتصادي في الدول الفقيرة تنخفض إلى أقل من ١٪ في بعض هذه الدول ولا تتعدى ١٠٪ في بعضها الآخر. ويرتبط ذلك بتدني نظرة المجتمع إلى تعليم وعمل المرأة، فما ينعكس بدوره على النشاط الاقتصادي.

بل أن هناك الكثير من العادات والتقاليد الشائعة في الدول الفقيرة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفقر هذه الدول.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ففي معظم الشعوب الفقيرة تشيع عادات احتقار العمل اليدوي وعادات تقديس البقر وتحريم ذبح الطيور والحيوانات وأكل الطعام النباتي الأصل فقط والإسراف في مظاهر الاحتفال بالزواج، والتكاسل والتواكل، وهو ما يؤدي إلى تبديد الموارد الاقتصادية.

وهناك العادات السيئة المنافية للذوق العام وللوعي الصحي مثل: البصق والتخلص من إفرازات الأنف والتبول في الشوارع والترع والمجاري المكشوفة في شوارع المدن في بعض الدول.

وللأسف، فإن الناس المتعلمين يفعلون هذه العادات السيئة في المواصلات العامة وفي الشوارع وفي الجامعات والمدارس والمباني المتصلة بالخدمات العامة دون خجل أو حياء، وهذا بالطبع يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة وتعميق الفقر.

ومن العادات والتقاليد المتصلة بفقر الشعوب عادات الإسراف في مظاهر الاحتفال بالمناسبات الدينية المبتدعة.

وذلك بالإضافة إلى تبديد الموارد المحدودة بزيادة الاستهلاك في مختلف المناسبات الدينية والوطنية.

كما يلجأ الأفراد إلى الإسراف في تقديم الهدايا في مناسبات الزواج والولادة والوفاة وغيرها، مما يطلق عليه علماء الاجتماع بـ الهدايا الاقتصادية.

ويضاف إلى ما سبق انتشار الرشوة والمحسوبية والوساطة وحوادث الأخذ بالثأر بواسطة الأفراد والعائلات دون اللجوء إلى القضاء أو سلطات الأمن، وهذه بلا شك تؤدي إلى حدوث آثار سلبية على الإنتاج والحافز على العمل والاجتهاد وعلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

في آن واحد.

ختاماً أقول أن التبعية الاجتماعية تعتبر أحد الأبعاد الأساسية لفقر الشعوب، مثلما تعتبر التبعية الاقتصادية بُعْداً آخر له. كما أن هناك ارتباطاً جوهرياً بين التبعية الاجتماعية والتبعية الاقتصادية وفقر الشعوب.

وبعد، فهل آن أوان الوقوف في وجه العادات والتقاليد المرتبطة بفقر الشعوب، سداً لذرائع الرذائل الاجتماعية والسلوكية والأخلاقية في المجتمع.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

نتائج الفقر الاقتصادية

تظهر نتائج الفقر الاقتصادية عادة من خلال تتبع الحسابات الوطنية للدول الفقيرة التي تظهر بعض المؤشرات عن انخفاض الإيرادات العامة وحدوث عجز مزمن في ميزانية الدولة وعن انخفاض حجم الصادرات الوطنية وحدوث عجز مزمن في ميزان المدفوعات. وكذلك بعض المؤشرات التي تبيِّن انخفاض القوة الشرائية للنقود داخلياً (التضخم)، وخارجياً (سعر الصرف) وأعباء الديون الأجنبية.

ومن البديهي، أن يترتب على فقر شعوب العالم الرابع ضآلة حجم وقيمة الصادرات وزيادة حجم وقيمة الواردات التي تسدّد بعضاً من قيمتها بواسطة صادرات السلع الأولية أو المواد الخام التي قد توجد لدى بعض هذه الشعوب. وفي نهاية المطاف، يعني ذلك تفاقم عجز ميزان المدفوعات لتلك الدول الفقيرة.

وغير خافٍ، أثر تدهور شروط التبادل التجاري للدول الفقيرة التي أصبحت سمة مميزة لعلاقات التبادل التجاري بين الأغنياء والفقراء منذ بداية القرن الماضي، إذ ترتب على تدهور القوة الشرائية لأسعار صادرات الدول الفقيرة نتيجة التضخم العالمي في الوقت الذي اتجهت فيه أسعار الواردات من الدول الغنية إلى الارتفاع، أن أصبحت شروط التبادل الدولي في غير صالح الدول الفقيرة وانعكس ذلك على موازين المدفوعات، فتفاقم العجز لدى الدول الفقيرة.

ولما كانت الدول الفقيرة تفتقر إلى وجود موارد اقتصادية كبيرة أو صناعات قوية قادرة على غزو الأسواق العالمية، فقد اضطرت إلى الاستدانة من الخارج لتغطية الفرق بين حصيلة ما تصدره وقيمة ما تستورده

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

سنوياً من الدول الغنية. وأخطر أنواع الاستدانة ما كان متعلقاً بالغذاء والسلاح الذين أحكما كلاً من التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية للدول الاستعمارية الكبرى.

يقول د. حمدي عبدالعظيم: في ظل اتجاه أسعار الفائدة العالمية على القروض في الارتفاع، فقد باتت أعباء خدمة الديون الخارجية هماً ثقيلاً يجثم على قلوب وعقول الشعوب الفقيرة ومهدِّداً لها بخطر المجاعة، إذا ما عجزت عن السداد أو إذا ما أرادت تحقيق الاستقلال السياسي وعدم الانحياز.

ولعل المتأمل يستطيع أن يتبيّن مدى التلازم بين أعباء خدمة اليوم الخارجية ومتوسط أسعار الفائدة العالمية التي تقترض بها الدول الفقيرة من الدول الغنية.

وغير خافٍ ارتفاع أعباء خدمة هذه الديون على حصيلة صادرات هذه الدول من السلع والخدمات حيث تلتهم أعباء خدمة الديون ما يتراوح بين ١٠٪-٣٠٪ من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.

إن الإحصائيات الدولية المنشورة لا تشتمل على الديون العسكرية والديون قصيرة الأجل التي لا تضمنها الحكومات، وفي حالة إضافة أرقام هذه الديون تغدو مشكلة المديونية الخارجية رهيبة للغاية.

ويزيد الأمر سوءاً الاتجاه نحو ارتفاع نسبة الديون الخاصة وانخفاض الديون الرسمية التي تمنح عادة بشروط ميسرة وبتكلفة قليلة، إذا ما قورنت بالديون الأجنبية الخاصة.

ونظراً للأوضاع الاقتصادية السيئة التي تعاني منها الشعوب الفقيرة، فكثيراً ما تعجز الحكومات الفقيرة عن سداد ما يحل موعد استحقاقه من

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ديون خارجية فتضطر إلى طلب إعادة جدولة الديون. ويؤدي ذلك في الحقيقة إلى زيادة أعباء الديون الخارجية أكثر من ذي قبل نظراً لاضطرارها إلى دفع فوائد تأخير على الأقساط التي تطلب تأجيل دفعها. وعادة ما تكون أسعار هذه الفوائد أكبر بكثير من أسعار الفائدة الإسمية على القروض التي يعاد جدولتها.

وفي ظل عدم كفاية موارد الدول الفقيرة لاحتياجات المواطنين اتجهت القوة الشرائية للنقود إلى التدهور مع كل زيادة في الأسعار المحلية التي تأثرت كذلك من التضخم العالمي، فاستوردته مع ما تحصل عليه من سلع وخدمات من الخارج، كما أدى الانزلاق إلى هاوية الديون الخارجية في ظل ارتفاع أسعار الفائدة العالمية على القروض إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي، ومن ثم المساهمة في زيادة الأسعار المحلية وتدهور القوة الشرائية للعملة المحلية.

وقد أوضحت الدراسات الاجتماعية أن المجتمعات الفقيرة التي تنتشر بها صنوف من الجرائم والأمراض الاجتماعية تختلف عن تلك التي توجد في المجتمعات المتقدمة.

إذ نجد في المجتمعات المتقدمة جرائم، مثل الانتحار وجرائم العصابات وجرائم رجال الأعمال والمظاهرات.

وفي المجتمعات الفقيرة هناك جرائم مثل: الرشوة والاختلاس والسوق السوداء والسرقة.

ثم أن معدلات الوفيات في دول الفقر أعلى كثير من مثيلاتها في دول الغنى والثراء، وذلك راجع لعدم كفاية الرعاية الصحية وتلوث البيئة والتخلف الحضاري وعدم كفاية الدواء والغذاء والسكن ومستويات المعيشة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ونظراً لتملك بعض الأفراد في الدول الفقيرة للجانب الأكبر من الثروة، وفي ظل الجمود الاجتماعي، نجد أن الفقر والغنى أمور سرمدية في حياة الفقراء والأغنياء. وكأن الفقير كتب عليه أن يمضي حياته يئن من الفقر والجوع والحرمان، بينما يظل الغني ينعم بالثروة والنعيم، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يتعداه إلى أن تصبح ذرية الفقير فقيرة، بينما ترث ذرية الغني الثراء.

وإذا استمر الأمر على هذا المنوال، فإن النتيجة كارثة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية وبيئية لا حدود لها.

ومن ثم، فقد آن أوان المشاركة الاجتماعية الفاعلة والعادلة بين الأغنياء والفقراء على السواء.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ازدياد فقر الفقراء

احتل التوجه المنادي بالمساواة في توزيع الدخل والثروة موقعاً بارزاً في حلبة الرأي السياسي والاقتصادي في السنوات الأخيرة.

ويعكس هذا التوجه، القائم على فرض الضرائب وإعادة توزيع الدخل ووضع التشريعات المنظمة، أربعة أنماط من المعتقدات:

١- الاعتقاد بأن التفاوت الملحوظ في توزيع الدخل والثروة هو أمر غير مقبول.

٢- الاعتقاد بأن قدراً كبيراً من دخول الأغنياء وثرواتهم هو أمر غير مستحق.

٣- الاعتقاد بأن ما يكسبه فرد معين يأتي بالضرورة على حساب فرد آخر.

٤- الاعتقاد بأن هناك اتجاهاً نحو ازدياد الأغنياء غنى والفقراء فقراً.

ويلاحظ أن الاعتقادين الأول والثاني يقعان بدرجة كبيرة خارج نطاق علم الاقتصاد، لدخولهما في نطاق الأفضلية والعدالة.

كما أن المظهر الخادع للاعتقاد الثالث قد كشفه علم الاقتصاد تماماً.

يبقى الاعتقاد الرابع، المتصل بموضوع بحث علم الاقتصاد، فرغم ما حققه من ذيوع وما قد يترتب عليه من نتائج خطيرة، بَيْدَ أنه لم ينل حظاً كافياً من الدراسة والبحث.

لقد ترددت أخيراً إشارات كثيرة لعبارة «ازدياد الأغنياء غنى والفقراء فقراً»، وعلى ما يبدو فإن هذا الاعتقاد الراسخ لدى الكثيرين قد ازداد رسوخاً في ضوء الإحصاءات المتعلقة بالدخول خلال الثمانينات

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والتسعينات وأوائل الألفية الثالثة.

وعلى سبيل المثال، فهذا بول كروجمان مقتنع تماماً بالفكرة لدرجة أنه يعتبر أن أي شخص يقترح تقويماً نقدياً لصحة الاستنباط الشائع لعبارة أن «الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقراً» من الإحصاءات، بمثابة أداة مدافعة عن اليمين، غير أن عملية نشوء الدخل والثروة تعد بعيدة في واقع الأمر عن الفهم الجيد. وكروجمان نفسه يعترف بأن العملية غير مفهومة جيداً.

إن عبارة «ازدياد الأغنياء غنىً والفقراء فقراً» تعكس عمليات توليد وتوزيع الثروة التي يمكن ملاحظتها حيث يتمتع الأغنياء بمزايا منفردة عن الفقراء. وبالتأكيد يستطيع المرء أن يفكر في كثير من الميزات التي يتمتع بها الأغنياء دون الفقراء.

فإذا عمّمنا التفسير، فإن مفهوم الأغنياء يمكن أن يشير إلى أيّ شكل من أشكال التملك، أما الفقراء فينعدم لديهم ذلك.

فإذا كان الأمر كذلك، فسوف يتم في الأغلب تفسير المفهوم الشائع لتلك العبارة على أنه وصف صحيح للاتجاه الواقعي التوزيعي لا للدخل والثروة الشخصية فحسب، بل لثروات الشركات والأمم أيضاً.

وتجدر الملاحظة بأن الاقتصاديين لم يكن لديهم الكثير ليقولونه بصورة مباشرة عن عمليات نشوء الدخل والثروة.

والسبب في ذلك: أن النظرية الاقتصادية مختصة أساساً بالتوازن الساكن.

ولهذا، لا يُبدي غالبية الاقتصاديين اعتراضاً حتى أنهم يبدون متفقين مع تلك العبارة عندما يقرون بوجود علاقة توازنية بين الرخاء والمساواة.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

على أن الآونة الأخيرة شهدت مناقشات، الغرض منها توفير تأييد أكثر صراحة لعبارة ازدياد الأغنياء غنى والفقراء فقراً.

فعلى سبيل المثال، يحاول فراتك وكوك أن يبرهنا على أنه يوجد في الاقتصاد الحديث اتجاه واضح لتزايد غنى الأغنياء وفقر الفقراء.

وتقوم حجّتهما على الميل الواضح للفروق المفترض أنها ضئيلة في القدرة والموارد، إلى أن تترجم إلى فروق كبيرة في الدخل والثروة في علم الاقتصاد والمعاصر.

وهناك حُجّة أخرى فيما يتعلق بتزايد غنى الأغنياء وفقر الفقراء، تقوم على اعتبارين:

أ- معدل المدخرات التفاضلية عبر فئات الدخل المختلفة.

ب- قانون الفائض المركب.

وتمضي الحُجّة على النحو التالي: يمتلك الأغنياء معدل مدخرات أعلى مما لدى الفقراء، أما الأكثر فقراً فينعدم معدل مدخراتهم فعلياً، وعليه فإن من المحتم أن تزداد ثروة الأغنياء بمعدل أعلى، حتى ولو حصل كل فرد على معدل العائد نفسه على مدخراته.

وبناء على ذلك سوف تتركز الثروة بدرجة متزايدة في أيدي الأغنياء، وتتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

من المؤكد أن المرء يستطيع أن يذكر العديد من الميزات التي يتميز بها الأغنياء دون الفقراء. وهذا هو السبب في أن كثيراً من الناس يجدون عبارة ازدياد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، فكرة مقبولة في المقام الأول.

ولكن، هل يمكن أن تكون هي حقاً السمة المسيطرة على عملية توليد

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الدخل والثروة في اقتصاد السوق؟!!.

في الحقيقة، فإن لعملية توزيع الدخل ثلاثة احتمالات:

أولاً: نمو دخل الأغنياء في المتوسط، بمعدل أعلى من معدل نمو دخل الفقراء.

ثانياً: نمو دخل كل من الأغنياء والفقراء بالمعدل نفسه.

ثالثاً: نمو دخل الفقراء بمعدل أعلى من نمو دخل الأغنياء.

وعندما يلاحظ الناس وجود اتجاه بازدياد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، فإنهم بالتأكيد لا يعنون الاحتمال الثالث كما أنه من المحتمل أنهم لا يعنون حتى الاحتمال الثاني، إذ المقدار المطلق الذي يحصل عليه الأغنياء أكبر من ذلك الخاص بالفقراء.

فإذا صوّرنا هذا على أن الأغنياء يزدادون غنى، نكون قد أحدثنا إرباكاً في المفاهيم.

لأننا -والكلام لـ يونج باك شوي- حينذاك نكون قد استخدمنا تمايز الأغنياء والفقراء، وهو مفهوم نسبي وفي الوقت نفسه نقيس فجوة الدخل باستخدام ميزان مطلق.

وعليه، يتبقى الاحتمال الأول متسقاً بلا غموض مع عبارتنا، ومن المحتمل أن هذا هو ما يفكر فيه الناس عندما يذكرون تلك العبارة.

إن الفهم الشعبي لعبارة ازدياد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، نزعة موضعية وقصيرة الأمد. ولن يكون صحيحاً حين نلجأ إلى التعميم إلى ما هو أبعد من النطاقات الموضعية المعنية بها.

إذ أن هناك بعض العوامل الواضحة التي تحول دون التراكم غير النهائي للثروة منها:

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

١- عندما يتوفى مؤسس الثروة، تتوزع ثروته بين عدد متزايد من ذريته، مما يؤدي إلى تناقص أنصبة كل واحد منهم مع توالي الأجيال.

٢- من المحتمل أن يكون الأثرياء هدفاً لصائدي الثروات بوسائلهم الملتوية.

٣- يميل الأثرياء ولا سيما ورثتهم إلى التبذير، والسعي وراء أشياء أكثر جاذبية وسعادة من جمع الأموال.

ختاماً أقول: إن عبارة ازدياد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، كتوصيف لعملية نشوء الثروة، تُعدَ صحيحة موضعياً وواقعاً ولكن على المدى القصير.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فقـــراء الريـــف

في عام ١٩٧٧م نشرت منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو خريطة تثير القلق، تصوّر انتشار الصحراء في أنحاء العالم. وتمّ تلوين المناطق المهددة بالتصحر بالألوان البرتقالية والوردية والحمراء. وكانت هذه الرقع الملونة تغطي جزءاً مهماً من العالم النامي، خارج نطاق الحزام الاستوائي المطير.

وفي العام نفسه، أعد مصطفى طلبة، مدير برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة تقريراً عن حالة البيئة، حذّر فيه من أن استمرار الاتجاهات الحالية من شأنه أن يخفّض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى ٠,١٥ هكتار بحلول الألفية الثالثة، أي: نصف نصيبه في السبعينات من الألفية الثانية. وسوف يقتضي الأمر مضاعفة الإنتاجية لمجرد السماح للناس بالحصول على كمية الغذاء نفسها التي يحصلون عليها اليوم.

وفيما يلي الأرقام التي بنى طلبة عليها حساباته: كانت مساحة الأراضي المزروعة تبلغ ١٢٤٠ مليون هكتار في عام ١٩٧٥م. وقد يكون في الإمكان إضافة ٣٠٠ مليون هكتار أخرى خلال الأعوام الخمسة والعشرين القادمة.

ولكن العالم قد يفقد ٦٠٠ مليون هكتار، أي نصف المساحة المزروعة في عام ١٩٧٥م خلال هذه الفترة نفسها. وقد يختفي نصف هذه المساحة تحت وطأة انتشار المدن، والنصف الآخر بسبب تدهور التربة.

لقد كان الإنسان هو العامل الرئيس في الظاهرة المسمّاة جذام التربة. فقد تركت نشاطاته بصماتها على نظم البيئة عاليه الحساسية ودقيقة التوازن.

ويُمثل الرعاة الرحل وحيواناتهم الأبطال الآخرين في هذه المأساة، حيث تتزايد أعداد الرعاة الرحال أيضاً من معدل نمو الفلاحين.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وهناك عنصر ثالث يضاف إلى الزراعة والرعي يساعد على انتشار الصحارى الناجمة عن الإنسان وهو إزالة الغابات، إن التدمير المطرد لمخزون العالم الثالث من الأشجار لا يترك بصماته على المناطق الجافة وحسب، فأينما يحدث، يمكن أن يسرع معدل تدهور التربة، وينال من مقدرتها على إطعام البشر وإيجاد فرص العمل لهم. ويمكن أن تؤدي إزالة الغابات إلى تقليل معدلات الأمطار وإلى الجفاف.

إن غابات العالم تنكمش بمعدل يبعث على القلق. فقد أظهر إحصاء تقريبي أن نصف المناطق الغابية في البلدان النامية قد جردت من أشجارها. كما أن إزالة الغابات تعجّل عملية التصحر.

حيث تؤكد الدراسات الفردية التي أجريت في بعض البلدان اختفاء الغابات تماماً خلال خمسين أو ستين عاماً.

وهناك خطر آخر يهدد الأرض وهو التملح واحتباس المياه. ففي العالم الثالث، لا يتم تبطين الكثير من قنوات الري. وهكذا فبدلاً من تصريف المياه، تتسرب في جوف التربة لترفع منسوب المياه الجوفية.

ويؤدي ذلك إلى صعود الأملاح الضارة التي تودعها الأمطار في التربة التحتية، فتقترب من جذور النباتات وتوقف نموها وبالتالي تقل غلة المحاصيل.

يقول بول هاريسون في كتابه «في قلب العالم الثالث»: تنشأ تلك الأخطار التي تهدِّد الأرض، نتيجة الفقر والانفجار السكاني، الذين يؤديان بدورهما إلى تركيز الفقر ومضاعفته.

إن الأرض ضرورية لإنتاج الغذاء وإيجاد فرص العمل. ولا شك أن ضياع الأرض هو إحدى العمليات التي تهدد حياة الفقراء في أرياف العالم

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الثالث.

والأخطر من هذا كله أن القطاع الريفي بأسره ظل محروماً من الأموال، في حين تنمو المدن والمراكز الصناعية الحديثة في الثراء.

ولا عجب، إذن، أن فقراء الريف، الذين حرموا من نصيبهم، قد هاجروا إلى هذه المدن بالذات. وهناك رأوا ما كانوا يتوقعونه من أرصفة ذهبية ومن مدن ومصانع تحاكي الأنماط الغربية. بَيْدَ أن هذه الأشياء كانت حكراً على الأقلية صاحبة الامتياز، وليست من أجلهم. ووجدوا أنفسهم متروكين للبحث عن المأوى والعمل الذي يتمكنون من الحصول عليه. وأصبح فقراء الريف يشكلون طبقة شبه البروليتاريا في المدن، ولم يجدوا متسعاً لهم في أي مكان!!؟؟...

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

أمـــراض الفقـــر

التخلف والفقر صنوان، فهل بينهما ارتباط غير منطقي؟ إنّ تحليل كلا المفهومين لا يجعل البون شاسعاً كما قد يتصور بعضهم. فالتخلف في جوهره تنظيم اجتماعي غير فعال يؤدي إلى تبديد الموارد الاقتصادية والبشرية مما يعوق المجتمع عن التقدّم.

والفقر بمعناه الشامل، إنما هو ندرة الموارد أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل، وهو ما يعني ارتباطه بمفهوم التخلف.

التخلف والفقر صنوان، هذه حقيقة لا سبيل إلى الشك فيها، إذا وضعناها في سياق منطقي، بحيث نقول: إنّ التخلف في أيّ مجتمع من المجتمعات يؤدي حتماً إلى فقره. ومعيار التخلف والفقر لا يُعدّ بكل تأكيد مجرد قياس مستوى دخل الفرد. إن المتوسط الحسابي الذي يمكن الحصول عليه بقسمة الدخل الوطني الإجمالي على عدد السكان غالباً ما يكون خادعاً إن لم نأخذ في الحسبان سوء توزيع الثروة، كما أنّ مستوى الدخل مجرد مؤشر واحد، يجب أن يوضع بجانب مستوى التعليم ومستوى الانفاق الصحي، ومستوى التصنيع، وغيرها من المستويات الحضارية.

يقول د. فيليب عطيّة في كتابة «المشكلات الصحّية في العالم الثالث»: «إنّ أرقى البلدان المتقدمة لم تتخلص من تلك البؤر الصديدية المسماة «بيئات الفقر» حيث يتكدس السكان بصورة لا إنسانية، ويفتقرون إلى احتياجاتهم الضرورية من الغذاء أو الملبس أو المسكن الصحي».

إنّه مهما طورت دولة من الدول التي تقع في ربقة التبعية والتخلف من جهازها الصحي، وارتقت به إلى درجة عالية من الكفاءة، لن يغيّر هذا من

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

جوهر الأمر شيئاً، وإن كان يقيها بلا شك من النتائج المدمّرة للأوبئة التي تعتبر من آثار بيئة الفقر.

إنّ التدهور الاقتصادي الذي تشهده الآن عدد من بلدان العالم الثالث الناتج عن التبعية والمديونية وعلاقات التبادل التجاري غير المتكافئة، والشروط المجحفة للقروض والمعونات....، من البديهي أن يؤدي هذا التدهور إلى بلايين من البشر الذين يعانون من الفقر، وما يرتبط به من درجات الجوع، ومن مشكلات البيئة التي تُعدّ بيئة مثالية لانتشار الأمراض.

ولا تقتصر المشكلات الصحية في العالم الثالث على الأمراض الناجمة عن نقص الغذاء، ولا على مشكلات رعاية الأمومة والطفولة، ولا على مقاومة الأمراض المعدية والطفولية، ولا على مشكلات إقامة البنية الأساسية لإصحاح البيئة الخاصة بمياه الشرب النقيّة وتصريف الفضلات وتوفير المسكن الصحي، ولا على مكافحة الحشرات الناقلة للعدوى، وإقامة هيكل مناسب للرعاية الصحية الأساسية وتطوير النظم الصحية القادرة على مجابهة كل هذه المشكلات بل تعاني بلدان العالم الثالث بالإضافة إلى هذا كله من مشكلات التلوث البيئي المتعدّدة الأبعاد.

يقول د. فيليب عطية في كتابه «المشكلات الصحية»: «التلوث البيئي في بلدان العالم الثالث يختلف جذرياً عن مشكلة التلوث في البلدان المتقدمة؛ ذلك لأن تلوث البيئة في البلدان المتقدمة مشكلة ترتبط بالدرجة العالية من التصنيع التي وصلت إليها، أما تلوث البيئة في البلدان النامية فيرتبط بمستوى متخلف من التصنيع».

إنّ التلوث في البلدان النامية متعدد الأبعاد يمتد من لُفافة التبغ إلى عادم السيارات التي وجدت طريقها إلى شوارع العالم الثالث، ومن النفايات

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الكيماوية من مختلف الأشكال إلى النفايات الإشعاعية التي تبحث عن مقبرة فلا تجد غير أرض البلدان المنكوبة ملاذاً للتخلص منها ومن ثم الراحة.

ويكفي أن نعلم أن استقصاءً أجرته منظمة الصحة العالمية منذ عهد قريب، يبيِّن أنّ ٢٦ بلداً من بين عينة مكوّنة من ٣٥ بلداً في مرحلة النمو الصناعي المتوسط، لم تسنَّ سوى تشريعات هامشية غير كافية ضد التلوث، كما أنه لم يكن هناك إلا ثمانية بلدان من هذه العينة لديها قدرة مختبرية. ولعل من الأمور ذات الدلالة أن السلطات الصحية الوطنية لم تكن معنية بالأمر على نحو كافٍ إلا في ثمانية بلدان.

وقد يتساءل القارئ عن موقع المنطقة العربية من الناحية الصحية وسط كل هذا؟ وعن صورة البلدان العربية في عالم يجمع على نحو فاجع بين جوع الفقراء وترف الأغنياء بين هموم البلدان النامية ومصالح البلدان المتقدمة؟!.

وغنيٌّ عن القول أن البلدان العربية باعتبارها جزءاً من العالم النامي تعاني من المشكلات الصحية التي يعاني منها العالم الثالث في جملته.

إنّ انحلال العلاقات الاجتماعية يفسِّر جزئياً ظهور مشكلات كانت من قبل غريبة على كثير من مجتمعات العالم الثالث، مثل إدمان المخدرات والتشرد والاستجداء وغير ذلك من الشرور الاجتماعية للفقر.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بـــؤس الفقـــر

يعيد كتاب «التقدم والفقر والسكان» لمؤلفه جون آفري تذكيرنا بالجدل الذي دار بين كوندورسيه وجودوين من جهة ومالتوس من جهة أخرى، بين الرؤية البهيّة للتقدم وبين الشبح الكئيب للزيادة المفرطة في السكان والفقر.

في مقدمة كتاب تسآل آفري: مَنْ كان على حق؟. مالتوس في توقعه أن زيادة السكان تتجاوز معدلات التقدم لا محالة، الأمر الذي سيخلّف الفقر والبؤس والرذيلة والأنانية والمجاعة والمرض والحرب، أم كوندورسيه وجودوين في إيمانهما أن العلم والتعليم سيضمنان عالماً ينعم بالسلام والوفرة. حيث الجوانب الخيرة والمثقفة في الطبيعة الإنسانية التي ستنعم بالازدهار وفرص التقدم.

ثم، يفترض -بعد ذلك- جون آفري أنّ وجهتي النظر صائبتان، مالتوس في إظهار الحقيقة الثابتة المتمثلة في أن السكان إذا لم ينضبطوا فسيزيدون بمعدلات أُسِّية هندسية، بينما يبقى إنتاج الأرض محدوداً، وكوندورسيه وجودوين في توقعهما لتحسينات واسعة في ظروف معظم الجنس البشري.

إنّ الزيادة المفرطة في عدد السكان تقود في الواقع وبشكل غير مباشر إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض وإلى اعتداءات أخرى على البيئة، لتهدّد مجدّداً حلم كوندورسيه وجودوين النبيل بـ: «تقدّم الروح الإنسانية».

فالسكان إذا لم يتم تنظيمهم، يزيدون بمتوالية هندسية، بينما يزداد الغذاء بمتوالية حسابية. وبالتالي فإن السكان يزيدون بمعدل ١، ٢، ٤، ٨، ١٦ والغذاء يزداد بمعدل ١، ٢، ٣، ٤، ٥.

ومن ثم ، فخلال قرنين ستصبح النسبة تقريباً ٢٥٦ إلى ٩، وفي ثلاثة قرون ستصبح ٤٠٦٩ إلى ١٣. هذا بالطبع، إن لم يتم تنظيم النسل.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وإن كانت عملية تنظيم النسل هذه تحدث في واقع الأمر تلقائياً من خلال الأمراض والمجاعات، وما ينجم عن ذلك من موت وتأخر في الزيجات والوسائل غير الطبيعية لمنع الحمل.

ولذا، أصرّ والتوس على أنّ كل أشكال تنظيم النسل تقود إلى البؤس والآثام، وأكثرها وضوحاً الموت والمجاعات، وكذلك تأخير الزيجات، حيث أنه من البؤس أن يجرّد رجل ناضج ذاته من حاجاته الطبيعية للزواج والأطفال، ومن الإثم أن يشبع غرائزه الجنسية دون الاستفادة من الزواج والأطفال.

إنّ المشكلة اليوم لم تعد فقط عدم توافر الغذاء نسبة إلى السكان. بل هي عدم كفاية كل الموارد الطبيعية.

فلفترة طويلة، درأ العلم والتقنية -كما يقول جرترود هملفارب- أوخم عواقب المالتوسية من خلال توفير موارد الغذاء المناسبة للسكان.

بَيْدَ أن كلا العلم والتقنية تحولا اليوم ضدنا، ليس فقط من خلال تخفيض معدلات الوفيات، وإطالة متوسط الأعمار، وتشجيع الزيادة السكانية الهائلة، لكن أيضاً من خلال استنزاف البترول والمعادن والموارد الطبيعية الأخرى، وإلحاق الأذى بالبيئة، وتدمير طبقة الأوزون، والمساهمة في رفع درجة حرارة الأرض.

وستكون العواقب -ليس على المدى البعيد ولكن خلال العقود القليلة القادمة- أسوأ بكثير من البؤس والآثام التي توقعها مالتوس.

أما الكوارث البيئية الناجمة عن ذلك، والتي قد تقترن بحروب وحالات فوضى أخرى، فستؤدي إلى مجاعات ووفيات على نطاق لم يعرف التاريخ مثله من قبل، كارثة ذات أبعاد تفوق الخيال يشترك فيها بلايين وليس فقط

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ملايين البشر.

ويمكن تجنّب هذه الكارثة إذا أمكن السيطرة على السكان. يقول آفري: إنّ هذا يتطلب تدخلاً فعالاً من قبل الحكومات في سائر أنحاء العالم لدعم تنظيم النسل.

وإذا كان يتعين ضبط النمو السكاني من خلال تحرك حكومي حاسم، فإن هذا ينطبق على النمو الاقتصادي أيضاً. حيث يرى آفري أن آدم سميث كان على حق عندما اعتبر أن السوق الحرة هي محرّك النمو الاقتصادي، لكنه يصرّ على أن النظرية المالتوسية تدحض النمو الاقتصادي، وبالتالي السوق الحرة تماماً كما تدحض نمو السكان، حيث أن كليهما يسهمان في الكارثة الوشيكة.

وهو يقول مؤكّداً على تلك الحقيقة الواقعية: بدلاً من حرق غاباتنا الاستوائية، قد يكون من الحكمة أن نحرق كتبنا التي تتحدث عن الاقتصاد الموجّه للنمو الاقتصادي. فنحن في حاجة إلى ضبط كلٍ من النمو السكاني والنمو الاقتصادي معاً.

وبَعْدُ، نعود إلى سؤالنا الرئيس فنقول: مَنْ كان على حق؟ مالتوس ونظريته التشاؤمية للسكان، أم كوندورسيه وجودوين ونظريتهما التفاؤلية للتقدم؟!.

الواقع أنّ كلاً منهم كان على حق، أو قد يكون على حق، إذا تعلمنا الدروس المناسبة منهم فإذا استوعبنا انتقادات مالتوس القاسية لنمو السكان والإجراءات الملائمة لكبح هذا النمو فقد يمكننا أن نتطلع إلى حالة السلام الهانئة والكثير مما توقعه كوندورسيه وجودوين من آفاق الرخاء والتقدم.

وختاماً أقول: إننا لا نحتاج إلى اقتصاد يمنح الأرباح للمضاربين في

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وإنما نحن في حاجة إلى اقتصاد يمنع الفقر ويصون البيئة.

وذلك من خلال عالم يعيش فيه البشر دون إسراف أو ترف، لكنهم ينعمون بالراحة والأمان ويتحرّرون من البطالة والفقر والجوع.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

طـوفـان الفقـر

كان شهر يونيو من عام ١٩٩٢ شهراً حاسماً بالنسبة للعالم، ففيه عُقد بريودي جانيرو مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الذي حضره ممثلون لجميع بلاد العالم، ومن بينهم رؤساء دول وأعداد كبيرة من الوزراء كما حضره أيضاً خبراء البيئة، بالإضافة إلى آلاف الصحفيين من مختلف أنحاء العالم، وفئات الألوف من المتابعين المهتمين كل ذلك من أجل إنقاذ الكوكب الأرضي اقتصادياً وبيئياً.

ومؤتمر البرازيل المعروف بـ «قمة الأرض» وافق الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في استكهولم. وهو ما يمثل فرصة فريدة لقلب اتجاه الهبوط اللولبي الذي تميّز به ازدهار البيئة الطبيعية، وتميّزت به إلى درجة مزعجة حال البشر خلال العقدين الماضيين.

إن التسعينات هي عقد قلب الاتجاه على جبهات كثيرة بدءاً من إبطاء النمو السكاني إلى تثبيت المناخ. وإذا فشلنا في تغيير أساليبنا في السنوات القليلة المقبلة فإن التدهور البيئي سيؤدي إلى انحطاط اقتصادي، ويمكن أن تبدأ العمليتان تحفّز كل منهما الأخرى وتعززها مع دخولنا الألفية الثالثة.

ثم إن إنهاء ظروف المرض وسوء التغذية التي يعيش فها خُمس سكان العالم يعتمد الآن على الإصلاحات البيئية بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. ومؤتمر البرازيل -بمجيئه في أعقاب تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، الذي قوبل بالترحيب على نطاق واسع، والذي أثبت بالبرهان وجود ارتباط بين التنمية الاقتصادية والازدهار البيئي، يمكنه ترجمة البصيرة إلى عمل.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وقد يكون الشك لدى القادة الذين حضروا قمة الأرض ضئيلاً في أن المشاكل التي يواجهونها أعظم كثيراً في الحجم والنطاق من تلك التي عالجها المندوبون في مؤتمر استكهولم.

فعلى الرغم من أن تلوث الهواء، مثلاً كان مسألة خطيرة في عام ١٩٧٢م، فإن الظروف الآن أسوأ في معظم المدن، بل أن السوء مذهل في بعضها. وفي الوقت نفسه، تضاءلت أهمية هذه المسألة إلى حد ما أمام المشاكل الجوية العالمية كاستنزاف الأوزون والدفء العالمي.

إن التحدي الفائق الذي يواجهنا أوضح كثيراً مما كان عليه في استكهولم في عام ١٩٧٢م. فعلى سبيل المثال يقدّر العلماء أنه -باتباع الأسلوب المعتاد- سيختص خُمس جميع الأنواع النباتية والحيوانية خلال الخمس والعشرين سنة المقبلة. ولن يكفي مجرد خفض هذا المعدل إلى النصف، فكل ما في الأمر أنه يؤجل الموعد الذي تؤدي فيه النظم البيئية المنهارة إلى انهيار الحضارة نفسها.

والخطوة التالية هي أن على المجتمع العالمي أن يكوِّن تصوراً كاملاً للمجتمع المتواصل، وعلى كل بلد قائم بذاته أن يضع خططه لبناء اقتصاد وطني يستطيع البقاء.

إذ هناك حاجة إلى مجموعة من السياسات المحدّدة مثل فرض ضرائب كربونية -كما قيل فيما سبق- على أنواع الوقود الحفري، والبرامج الشاملة لتنظيم الأسرة والحوافز لإعادة تشجير الغابات وإنشاء صناديق لتجديد البيئة العالمية.

يقول ليستر براون في كتاب «إنقاذ الكوكب -كيف نبني نظاماً اقتصادياً عالمياً متواصلاً بيئياً»: والشؤون البيئية من منظور الاقتصادي ليست إلا

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

تخصصاً فرعياً من تخصصات علم الاقتصاد أتفه من أن يدمج في النماذج الاقتصادية وإنما تعالج هذه الشؤون على هوامش التخطيط الاقتصادي. ولكن الاقتصاد عند البيئيين هو مجموعة فرعية ضيقة في النظام البيئي العالمي.

فأنشطة البشر الاقتصادية المتزايدة لا يمكن أن تنفصل عن النظم الطبيعية، ولا عن الموارد التي تنشأ منها أساساً. ولا يمكن لأي نشاط يقوّض النظام البيئي العالمي أن يستمر بلا حدود.

إن ازدهار الكوكب يتصل بصحة أهله في النهاية، ومن هذا المنظور، ظهرت اتجاهات مزعجة خلال العقدين الماضيين.

فعلى الرغم، من الناتج الاقتصادي المتصاعد، فإن صفوف فقراء العالم قد ازدادت. فهناك ما يقرب من ١,٢ بليون شخص ينطبق عليهم الآن تعريف مكنمارا الذي وضعه في عام ١٩٧٨م للفقر المطلق وهو حالة حياة مقيّدة إلى حد بعيد -بسوء التغذية والأمية والمرض والبيئة القذرة، بحث تكون دون أيّ تعريف معقول للحالة التي تليق بالإنسان.

إن إخفاق المجتمع العالمي في صد طوفان الفقر في العالم نشا من مصادر كثيرة. أحدها هو النمو السكاني السريع، وكذلك فشل حكومات كثيرة في إصلاح نظمها الاقتصادية والسياسية. وفي الوقت نفسه تجمدت منح المعونة الأجنبية منذ منتصف الثمانينات وتراكمت الديون الأجنبية.

لذا، أصبحت مسائل البيئة والتنمية التي كانت مستقلة بعضها عن بعض في وقت من الأوقات، أصبحت الآن متشابكة تشابكاً لا يمكن فصله. فالتدهور البيئي يدفع الناس بأعداد متزايدة إلى الفقر. والفقر نفسه أصبح عاملاً من عوامل التدهور البيئي، إذ أن الناس الذين تنقطع بهم الأسباب

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ويضيع أملهم يستهلكون قواعد الموارد التي يعتمدون عليها. وليست المسألة خياراً بين تخفيف حدة الفقر، ووقف التدهور البيئي وقلب اتجاهه، بل إن قادة العالم مواجهون الآن بحقيقة الهدف الآخر أيضاً.

فلا غرابة، إن كان الجهد المطلوب لإيجاد مجتمع متواصل هو أشبه بالتعبئة للحرب منه بأية تجربة إنسانية أخرى. وسنجد الوقت هو نفسه أشح الموارد عندما نبدأ الاستعداد للكفاح الذي سينكشف في هذا العقد الجديد وما يليه.

ومن المؤكد أن ما لدينا من وقت هو بضع سنوات قليلة فقط للتغلب على المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعوق التقدم الحقيقي، لإرساء أسس مجتمع متواصل. فاتجاهات التدهور البيئي وتفاقم الفقر، إذ ما توطدت تعذّر قلب الاتجاه إلا بجهد ضخم يفوق طاقة البشر.

لقد شاع مصطلح التنمية المتواصلة الآن في جميع أنحاء العالم، ولكن قليلون هم الذين يفهمون معناه. والشيء المفتقد في دهاليز السياسة هو تصور محدد بيئي في دول العالم شماله وجنوبه. فلا تزال الحكومات الوطنية ووكالات التنمية الدولية تركّز على التقويم البيئي للمشروعات بدلاً من صياغة استراتيجيات تنمية تؤدي إلى نظم اقتصادية متواصلة بيئياً.

إن التحدي الحقيقي هو المضي إلى ما هو أبعد من اعتبار المسائل البيئية مشكلات منفصلة، وبدء التحرك نحو الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة، إذا كان لنا أن ننقذ الكوكب وننقذ أنفسنا حقاً.

فالمجتمع المتواصل اقتصادياً وبيئياً هو مجتمع يلبيّ احتياجاته دون تعريض فرص الأجيال القادمة وآمالهم للخطر. وكل ما نستطيعه هو رسم خطة تقريبية لعمل هذا المجتمع ولا نزعم أننا قادرون على التنبؤ

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

بالمستقبل. ولكن كما هي الحال تماماً مع أي تقنية، لا بد للمجتمع الدائم أن يفي بشروط القواعد البيئية الأساسية.

وهناك شرطان على الأقل لا يقبلان الجدل: هما إذا لم يتم إبطاء النمو السكاني وتثبيت المناخ، فربما لا يوجد أيّ نظام بيئي على وجه الأرض يمكن إنقاذه.

لقد بلغ الوعي البيئي ذُراً جديدة في بلاد كثيرة في التسعينات، ولكن على العالم وهو يدخل الألفية الثالثة، أن يقطع طريقاً طويلاً للوصول في محو الأمية البيئية إلى الدرجة التي تصبح عندها عملية الإصلاح كافية نفسها بنفسها، مستغنية عن أيّ عون خارجي.

وقد آن أوان ذلك!!!

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

دوامة الفقر

ما بين تلوث المياه الجوفية والمتغيرات المناخية تعتبر النواتج الجانبية للرخاء أكبر تهديد بيئي يحيق بالعالم. بَيْدَ أن الفقر قد يفضي إلى تدهور البيئة عندما تستنزف الشعوب قاعدة مواردها، مضحين بالمستقبل في سبيل إنقاذ الحاضر. وعندما يجبر المنطق القاسي للمتطلبات الماسة، قصيرة الأمد، الأسرة التي لا تملك أرضاً على قطع أشجار الغابات المطيرة، وعلى حرث المنحدرات الجبلية وتقصير مدد الإراحة للأرض.

وبالتالي يعمل التدهور البيئي على استمرار الفقر، ما دامت النظم البيئية المتدهورة تُغِّل حاصلات قليلة لسكانها الفقراء. ومن ثم، تمسك بزمام الأمور دوامة إفقار ذاتية التغذية قوامها الحرمان الاقتصادي والتدهور البيئي.

إن اعتماد الناس في ريف العالم الثالث على النظم البيئية يتناقض مع سلسلة طويلة من التجارة والصناعة والبنية المدنية الأساسية التي تشكل الحياة في البلاد الغنية. وبالنسبة لمن لا يملكون، يأتي الطعام والتربة والماء من المجاري المائية، والوقود من الخشب، والأعلاف من المراعي والفاكهة من الأشجار المحيطة بالكوخ. ويعي فقراء الناس أنّ المجازفة بهذه الأشياء تعني تعريض حياتهم وحياة ذراريهم إلى التهلكة.

يقول ألن درنج: إنّ المحور الأساسي الذي تدور حوله دوامة الفقر هو غياب الموارد، العنصر الأول في مصيدة الفقر المحلية. إنّ الفقراء الذين يملكون ولو قطعة صغيرة من الأرض قلّما يجهدون أرضهم، أمّا الأسر الريفية التي تطرد من أراضيها وتفتقد الشعور بالأمن والأمان، فليس لهم بديل آخر.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وفي حين تضيف مصيدة الفقر العالمية خناقها ويتزايد الإحساس بعدم الأمن وبالحرمان لدى فقراء العالم، تمتد ظروف التدهور البيئي إلى المزيد من الأراضي الهشة في الكرة الأرضية.

إنّ النظم الظاهرة لمصيدة الفقر عادت للظهور في كل قارة كما أنّ محصلة الأثر عالمية، لأن تركز الفقراء يزداد في الأقاليم الهشة حيث الأراضي أقل إنتاجاً وحيازتها أقل أماناً.

إنّ القوى التي دفعت ٥٨٠ مليون نسمة إلى دوامة الفقر -وهي قلة الرقابة الآمنة على الموارد، ونمو السكان، وانعدام العدل والسياسات القائمة على أسس خاطئة- هي المسؤولة لحد كبير عن تدهور الأراضي الهشة غير المنزرعة.

وحتى عندما لا يكون الفقر هو السبب في التدهور البيئي، فهناك دعوى للمعاناة من استنزاف البيئة الناجم عن تجاوز الآخرين. فالمدن العملاقة في العالم الثالث تواجه المخاطر البيئية الناجمة عن التخلف والتقدم.

وفي أغلب الأحيان لم يجر أي قياس عن تعرّض الفقراء المجحف في العالم الثالث للتلوث والمواد الخطرة.

وتظهر مقارنة السكان من حيّ إلى حيّ من حيث مستوى الدخل والجنس وموقع النفايات الخطرة، نظاماً مشوشاً ولكن متوقعاً.

فكلما زاد فقر الحيّ وكلما زاد سواد لون جلد المقيمين به، زاد احتمال قربه من مقلب النفايات الخطرة.

ولذا، تمتد التضحية البيئية بالفقراء إلى ما وراء الأخطار المحلية. فتأثيرات الفقر المحتملة الناتجة عن تغيّر المناخ على مستوى العالم لا يمكن حصرها.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وبالإضافة إلى ذلك فبإمكان التغيرات الجوية أن تبعد الموارد عن متناول أيدي الفقراء بصورة لا يمكن تخيّلها اليوم. وقد تبدو أعباء الديون المتراكمة من الثمانينات قزماً صغيراً أمام التبعات المناخية في القرن الحادي والعشرين.

ومع وقوع أكثر من ٥٨٠ مليون من الفقراء في براثن دوامة التدهور الاقتصادي والبيئي، فإن مستقبل تخفيف حدة الفقر ومستقبل حماية البيئة سيضمنان تحديات لم يسبق لها مثيل. فهناك مئات الملايين يعانون بالفعل من إزالة الغابات ومخاطر التصحر، وندرة أخشاب الوقود وانجراف منحدرات الجبال وتلوث الهواء في المناطق الحضرية. وإذا استمرت هذه العوامل في مسارها الراهن، فسوف يرتفع معدل الفقر إلى عنان السماء، وسوف تزداد سرعة دوامة الفقر خارج نطاق السيطرة لتجذب عدة ملايين أخرى، وربما تضاعف المعدل على المستوى العالمي مع حلول القرن القادم.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

تأنيث الفقر على المستوى العالمي

إنّ الفقر أكثر من مجردِ وضع اقتصادي. وبالرغم من قياس الفقر تقليدياً بمفهوم الدخل، فإنّ الأخطار الحقيقية للفقر تمتد لتشمل كافة مظاهر حياة الأفراد مثل: المرض، الأمية، الجهل، فقدان السيطرة على الموارد الاقتصادية.

ولذا، يُعرِّف الاقتصاديون حد الفقر بحساب الدخل النقدي أو العيني الذي يفي بمتطلبات الأسرة من الاحتياجات الرئيسية إمّا من الغذاء فقط أو الغذاء والملبس والمأوى.

بَيْدَ أن الفقر المدقع يعني عدم كفاية الدخل النقدي أو العيني الضروري للوفاء بالاحتياجات المعيشية الأساسية من مأكل وملبس ومأوى.

وقد قدّر البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، في أوائل الثمانينات، أنّ أعداد الذين يعيشون في فقر مدقع قد تراوحت فيما بين ٧٠٠ مليون وبليون من بني البشر.

والوضع الحقيقي واسع التردي بنفس الاتساع الذي تظهر به الفجوة بين أغنياء وفقراء العالم عند قياسها بمعدل الدخل. فهذه المعدلات تخفي التفاوت الرهيب في توزيع الدخل الذي تتسم به أغلب الدول.

وفي إطار ندرة البيانات السليمة التي تقيس الفقر والفقراء مباشرة، لا يمكن تقدير معدل الفقر العالمي بدقة. ومع ذلك، يمكن جمع بعض المؤشرات حول معدل الفقر في كل دولة نامية باختبار العديد من الدلائل الاجتماعية والاقتصادية المتباينة، بما في ذلك القليل من المسوح الحديثة عن دخل الأسر في العديد من المصادر المنشورة وغير المنشورة ومن المستندات الداخلية للمؤسسات متعددة الاتجاهات، على الرغم من وجود

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

احتمالات كبيرة للخطأ في كل دولة.

يقول آلن درنج: يعاني الفقراء من الأمية الساحقة، وبالتالي فهم يفتقدون الوسيلة في الحصول على المعلومات والأفكار التي قد تعينهم على الفرار من الفقر. وغالباً ما يكونوا محددين في أجناس أو قبائل أو ديانات بذاتها بعيداً عن المجموعات المرفّهة. ومن المرجح أن يكون الفقر بين النساء أكثر فيه بين الرجال، وخاصة في المناطق الحضرية، مما دعا بعض المحللين إلى التحدث عن «تأنيث الفقر على المستوى العالمي».

ومن الناحية العددية، فإنّ المجموعة التي تقع عليها أشدّ ويلات الفقر هي الأطفال. ومع تدني الدخل يزداد حجم الأسرة، وبالتالي ربما يكون ثلثا الفقراء فقراً مدقعاً في العالم تحت سن ١٥، كما أن المستقبل الذي ينتظر هؤلاء الصغار يعد أسوأ مما لاقاه أباؤهم. وربما يهلك هؤلاء الصغار قبل سن الخامسة من جرّاء الأمراض ونقص التغذية والماء النقي.

وبالتالي فمع اتساع مدى تفاوت الدخل على ظهر الكرة الأرضية، فلن يمضي وقت طويل حتى يكون هناك عالم ثالث داخل العالم الأول، وعالم أول داخل العالم الثالث.

ويبقى السؤال المهم، لماذا يواصل الفقر انتشاره في عصر لا يقارن ازدهاره بأي وقت مضى في التاريخ؟!!.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

أرقـام الفقـر

وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، هناك ما يقرب من ١,٣ مليار إنسان في العالم النامي يعيشون في فقر. فإذا أضفنا إلى هؤلاء الأشخاص الذين يعيشون على حافة الفقر المطلق، فإن عدد فقراء العالم يمكن أن يصل إلى قرابة مليارين من البشر. وهذا الرقم يزيد عن ثلث سكان العالم. والنمو الاقتصادي لم يتساقط إليهم من أعلى. وعلى العكس من ذلك، فالفقراء من الناحية العملية منفيون خارج نطاق التنمية.

وقد ذكرت بعض الإحصاءات أنّ أمراض سوء التغذية منتشرة في بلاد آسيوية عدة، وأنّ من مجموع ٣٠٠ مليون طفل في الدول النامية في عام واحد، واجه أكثر من ثلثيهم الأمراض المعوّقة بسبب نقص التغذية.

وهناك مَنْ يقول وحسب بعض الإحصائيات أنّ ٧٠٪ من أطفال البلدان النامية يشكون من سوء التغذية.

كما أحصت التقديرات العالمية عدد الفقراء في البلدان النامية بنحو ٧٨٠ مليون نسمة.

وحسب بعض الأرقام الدولية فإنه يوجد عدد يتراوح بين ٣٠٠-٤٠٠ مليون نسمة، أي: نحو نصف عدد المسلمين بالدول الإسلامية، لا يحصلون إلا على القليل من الطعام، ويتعرضون دائماً للمجاعة وخاصة في الدول الإفريقية.

كما يحصد الجوع المزمن في كل عام ما يتراوح بين ١٨-٢٠ مليوناً من البشر.

وحسب تقديرات البنك الدولي فإنّ ٨٠٪ من الجياع والفقراء، هم من النساء والأطفال ومعظمهم يعيش في قرى صغيرة من الدول النامية.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

إنّ هيئات ومنظمات الغذاء في العالم -وحسب إحصاءاتها ودراساتها- تتفق بشكل عام على أنّ الفقر هو السبب الرئيس للجوع في العالم. وأنه إذا ما صُنعت الخيارات السياسية الملائمة فيمكن للعالم أن ينتصر على أسوأ مظاهر الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٠٠م.

يقول جون فريدوان -مستشار التخطيط في أمريكا اللاتينية سابقاً- إنّ فشل السياسات الاقتصادية خلال السنوات الثلاثين الماضية في معالجة محنة فقراء العالم تدعونا لأن نعيد التفكير أولاً في تعريف الفقر وتأثيره، وتا عونا ثانياً إلى البحث عن الحلول الممكنة.

إنّ أرقام الفقر التي قدمتها الأمم المتحدة والإحصاءات العالمية والتقارير الدولية، قد استخلصت عن طريق وضع خط للفقر، يحدَّد بالنقود، وبمقتضاه يتم تعريف الفقراء تبعاً لقدرتهم على الاستهلاك. ورغم أنّ دخل الأسرة يستخدم أحياناً في الدراسات إلا أنّ الاهتمام الرئيسي ينصب عادة على دخل الفرد.

وقد أُجري مؤخراً بحث عن «الاستهلاك» على عيّنة عشوائية من المجتمع وتبيّن أنه بالإمكان اختصار ما يقرب من ٤٠-٥٠٪ من نفقات كثير من الأسر. واتضح أن نسبة كبيرة من الأسر تلجأ إلى الاستدانة والاقتراض بفوائد مرتفعة لتلبية احتياجاتها، مما يجعلها تدفع المزيد من دخولها كفوائد.

إنّ فهم الفقر من خلال متوسط الدخل يتناسب تماماً مع افتراضات رجال الاقتصاد المعاصرين، والتي تقسِّم السكان بوجه عام إلى منتجين ومستهلكين. وهم يعاملون كل فئة منها على انفراد. ولأفراد يدخلون أسواق العمل وما يكسبونه بعملهم يستهلكونه، ويتقاسمون دخلهم مع مَنْ

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

يختارونه لذلك.

وبمقتضى هذه النظرة الاقتصادية فإنّ حالة الفقراء يمكن أن تتحسن إذا زادت إنتاجية العمل، وإذا أعيد توزيع الدخل عن طريق مختلف أشكال الدعم وبرامج الخدمات الاجتماعية.

لذا، يقول بعض الاقتصاديين المعاصرين إنّ مشكلة العالم هي مشكلة توزيع، وليست مشكلة فقر.

فحسب ما جاء في بعض الدراسات والإحصاءات والتحقيقات العالمية فإنّ اللوم يقع على النظام الاقتصادي والأنظمة الاجتماعية بشكل رئيس فيما يتعلق بالجوع وأسبابه والفقر وأشكاله.

إنّ النموذج القائم على وصف الفقر بأنه انعدام القدرة، يتميّز على النموذج القديم المبني على الافتراضات النيوكلاسيكية. إذ يعترف بأهمية العمل غير السوقي ليؤكد مشروعية العمل التعاوني، كما يتوخى استراتيجيات لمواجهة الفقر تجمع بين الأشكال الفردية والجماعية للتمكين النفسي والاجتماعي والسياسي.

إنّ الأمم المتطورة والنامية على حد سواء ينبغي أن تتقاسم مسؤولية مواجهة الجوع والفقر.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

القضاء على الفقر

إنّ القضاء على الفقر هو ضرورة أخلاقية وضرورة لحماية البيئة العالمية ولسلامة الاقتصاد العالمي. ولكل هذه الأسباب فإننا لا نستطيع أن نسمح باستمرار وضع يعيش فيه واحد من كل خمسة آدميين أي مليار كامل من البشر في فقر مطلق.

ومن المتطلبات لإنهاء الفقر حماية البيئة، إذ لا يمكن لقاعدة مدمّرة ومنهوبة الموارد أن تعول أعدادنا الحالية والمستقبلة. إنّ نمواً سكانياً أبطأ وأكثر توازناً هو في نفس الوقت شرط ضروري ونتيجة لإيجاد حلول لمشكلتي البيئة والفقر، وهما مشكلتان توأمان.

في الماضي كان ينظر للتنمية الاقتصادية على أنها الحل للفقر، وينظر للتحول الديمغرافي باعتباره الحل الأخير للنمو السكاني. وكان يمكن تقبّل بعض الأضرار بالبيئة كثمن ضروري ولكن هامشي للتنمية. ولكن لم يعد لهذه الافتراضات مبرّر الآن.

تقول نفيس صادق -المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان-: لقد فشلت التنمية في كثير من الأحيان في إنهاء الفقر، بل زادت منه في بعض الأحوال، علاوة على الآثار المدمرة على النمو السكاني وإتلاف البيئة، لأن جهود التنمية غير الفعّالة تعطل الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية القائمة، دون أن تقدم أية فائدة تعوض ذلك. وحتى عندما تكون التنمية فعّالة، فإنها تؤدي إلى زيادة المصادر الإنسانية التي تلوّث البيئة وتدمّرها. والتقنية الصناعية المستخدمة في أغلب أنحاء العالم قد تمّ تطويرها بدون تفكير في تأثيرها على البيئة.

يقول دينيس غابور في كتابه «الخروج من عصر التبذير»: إنّ مجتمعنا

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الصناعي الاستهلاكي قد استغل دونما روّية الموارد المعدنية غير القابلة للتجديد والسهلة المنال، وخرّب مساحات من الأرض واسعة كانت من قبل خصبة. وبتلويثنا الهواء والماء عرّضنا الحياة للخطر وقتلناها في أكثر من مكان.

وجاء في تقرير للبنك الدولي أن السبب الرئيس للجوع هو الفقر، حيث عائلات توجد، ليس لديها ما يكفي لشراء الغذاء. ويؤكد التقرير أنّ الجوع قائم حتى في دول وصلت إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وأنّ اليابانيين يُلقون ستة آلاف طن من الأغذية في القمامة يومياً. بل إنّ تلال الأغذية والحبوب الفائضة لدى دول السوق المشتركة يتكلف تخزينها ١,٢ مليار دولار سنوياً.

ومن الآثار الجانبية غير المرغوب فيها للتنمية غير الكاملة، تشجيع النمو السكاني السريع. ومن الآثار الجانبية الأخرى التي لم تكن مقصودة للتنمية غير الكاملة الزيادة المستمرة في حجم المدن.

وتعتمد نظرية التنمية الكلاسيكية (التقليدية) على المدينة باعتبارها محرّك النمو الاقتصادي، ولذلك فهي تشجّع التحضّر. ولكن لم يتوقع أحد أن تصل معدلات نمو المدن إلى ٤٪ و٧٪ كالتي نراها الآن في العديد من البلدان النامية حيث ارتفع نمو المدن لدرجة يصعب السيطرة عليها.

وإذا كانت هذه هي صورة التنمية في العالم حتى يومنا هذا، فهي تدمّر البيئة وبالتالي تدمّر نفسها.

إنّ مفاتيح التنمية الحديثة هي التعليم والرعاية الصحية والنمو السكاني المتوازن. وهذه المفاتيح هي أيضاً الأساس في القضاء على الفقر وحماية البيئة.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

إنّ موارد البلدان النامية من الطعام والمواد الخام، تكفي لتنمية متوازنة إذا ما استغلت ببعض التفكير وليس للكسب قصير الأجل.

وأقصى ما نستطيع قوله -بعد ثلاثة عقود من التنمية- هو أننا استطعنا أن نحافظ على بقائنا.

إننا نعول أكبر عدد من السكان عاش فوق هذا الكوكب في أيّ وقت.

إنّ القضاء على الفقر لم يكن -فيما سبق- من الأولويات الأولى في أغلب البلدان سواء منها الصناعية أو النامية.

والفقراء لديهم بالتأكيد الإدارة والدافع لمواجهة الفقر، وأي شخص دخل يوماً أحد الأحياء الفقيرة القذرة، يعرف كم يتطلب الاستمرار على قيد الحياة في تلك الأماكن من براعة ومهارة وجهد في الكفاح اليومي من أجل البقاء.

إضافة إلى ذلك، فإنّ هناك إجماعاً قويّاً وعملياً حول الحاجة لأن يصبح النمو السكاني أكثر بطئاً وأكثر توازناً في العالم كله.

لذا، ينبغي أن يبدأ المجتمع الدولي في إدراك أن تمكين الفقراء من التخلص من الفقر ربما يكون هو مفتاح البقاء لنا جميعاً.

تُرى لو مسّ الإيمان شغاف القلوب، وأخذ الناس بالمبدأ النبوي القائل: «مَنْ كان عنده فضل زاد فليعد به على مَنْ لا زاد له» هل يبقى بعد ذلك جائع أو فقير.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

خاتمة

مكاشفة اقتصادية

الحديث هنا بلا عاطفة ولا خطب إنشائية، ولا فلسفات إنما يتم عبر جداول الإحصاءات التي تصدر هنا وهناك وعبر الأرقام الكبيرة التي تترجم لنا واقع المسلمين: هل هم فقراء؟ هل هم أغنياء؟ هل هم فقراء أغنياء؟!!.

لو تصحفنا أكثر البلاد الإسلامية، لوجدنا أن الله تعالى قد أعطاها من الكنوز والمناخ والثروات المعدنية والموقع الجغرافي والطبيعة والأنهار والبحار ما لم يعطه أحد من العالمين.

فلو أخذنا الوطن العربي مثلاً لوجدنا أن مساحة أرضه اليابسة فقط (١,٣٥٤) بليون هكتار، بينما المساحة المغمورة بالمياه منه = (١٦) مليون هكتار تقريباً، ومساحة الأراضي الزراعية وحدها = ٥٧ مليون هكتار، ومساحة المراعي= ٣٠٥ ملايين هكتار، ومساحات الغابات فيه= ٩١ مليون هكتار، هذه المساحات الواسعة لو استغلت لكان المسلمون بحق أغنى بلاد العالم، ولكن!!

ووفقاً لبعض الإحصاءات العالمية فإن العالم الإسلامي ينتج ٧٠٪ من بترول العالم، و٦٨٪ من القطن الخام و١٠٠٪ من المطاط الطبيعي، و٤٠٪ من خام الحديد، و٦٥٪ من البوكسيت، و٤٨٪ من النحاس، و٨٩٪ من المنجنيز، و٩٢٪ من الكروم، و٣٦٪ من الفوسفات، و٩٣٪ من القصدير.

بعد أن تحدثنا عن أن أغنى دول العالم وهم المسلمون، نجد بالمقابل أن أفقر شعوب العالم أيضاً هم المسلمون!!.

لكن، كيف هذا التناقض في الطرح؟!!

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

لندع لغة الأرقام والإحصاءات تترجم لنا واقع المسلمين من خلال انتقاء بعض الإحصاءات.

تقول مصادر الأمم المتحدة: إن أكثر من نصف سكان بنغلاديش والبالغ عددهم ٩٢ مليون إنسان يعيشون دون مستوى الكفاف.

وهناك ألف مليون نسمة، من بينهم ٣٠٠ مليون طفل، يعيشون نقص تغذية ومجاعة مزمنة، وهم يعيشون لأنهم غير قادرين على الموت، و٨٠٠ مليون فقراء فقراً مطلقاً مع انعدام المأوى والرعاية الصحية والخدمات الأولية الضرورية كالتعليم.

وتقول التقارير الدولية أنه في عام واحد فقط كان لكل طبيب في السودان من السكان ما يقارب ٩٠٠٠ مواطن !! وأنه لكل ممرض ما يقارب من ١٥٠٠ مواطن !!.

بينما في الصومال في العام نفسه، كان لكل طبيب ١٥,٦٣٠ مواطن، وكان لكل ممرض ٢,٥٥٠ مواطن!!. وهذا بالطبع، دليل دافع على الفقر الذي يعانيه المسلمون في أنحاء العالم.

يقول الخبراء أن سوء التغذية هو أكبر عامل منفرد في زيادة وفيات الأطفال في الدول الفقيرة، ولقد قدّر أنه هو العامل المسبّب لـ ٢٨٪ من وفيات الأطفال دون سن الخامسة في نيجريا و٧٦٪ في مصر!!.

وتقول التقارير العالمية أن أكثر بلاد العالم التي تراكم عليها الديون الخارجية العامة هي الدول الإسلامية، فقد بلغت ديون السودان في الثمانينات حوالي ٧٨٠٠ مليون دولار، وديون أندونيسيا في الفترة نفسها ٢٥٠٠٠ مليون دولار، وديون مصر كذلك حوالي ١٩٢٠٠ مليون دولار.

وتقول التقارير أنه يوجد في العالم ما يقارب من ٨٠٠ مليون شخص

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أميّ، وأن ٨٠٪ منهم من الدول الإسلامية.

وتقول التقارير أن أعلى نسبة من الأمية تبلغ ٦٢٪ من السكان هي في الدول العربية !! بينما تبلغ النسبة في إفريقية ٦٠٪ وفي أمريكا اللاتينية حوالي ٢٠٪ وفي آسيا ٣٧٪.

أو ليس انخفاض نسبة التعليم إلى هذا الحد دليل صارخ على أن المسلمين هم أفقر شعوب الكرة الأرضية على الإطلاق؟!.

وفي مجال توفير المياه الصالحة للاستعمال وهذه من مستلزمات نظافة الجسم ونظافة الأقنية والبيئة بصورة عامة، فإن الأرقام محزنة بالنسبة لمن يحصلون على مياه نقية للشرب في الريف في الدول الإسلامية.

تقول تقارير منظمة الصحة العالمية: يموت كل عام ٣ ملايين شخص بمرض السل، أكثرهم من الدول النامية، حيث نسبة التعرض للمرض أعلى بـ ٢٠ إلى ٥٠ مرة من نسبتها في الدول المتقدمة.

هذا الذي ذكرناه من أرقام وإحصاءات وتقارير عما يعانيه المسلمون من فقر ومرض ونقص غذاء وتخلف وجوع وازدياد أمية، ما هو إلا نقطة من بحر.

بعد أن ترجمت لنا الأرقام والإحصائيات واقع المسلمين المأساوي، وعلمنا انهم فقراء جداً، وأغنياء جداً، يملكون الكثير، ومع ذلك فغالبيتهم يعانون نقصاً في التغذية وازدياداً في الأميّة، وتخلفاً لا مثيل له وفقراً ومرضاً وجهلاً.

إذن، ما المطلوب اليوم؟!!

باختصار المطلوب:

أولاً: وضع المال في محله: كأن ينفق المال إنفاقاً مشروعاً: للصدقة،

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

والزكاة والتبرعات والهبات والنفقة على النفس والأولاد والزوجة والأقارب والجيران والنفقة في سبيل الله من جهاد وإعمار مساجد وأعمال خيرية ... لا الإنفاق على البذخ والترف والإسراف والتبذير والخمر والميسر والرِّبا والغرق بالصرف على الأكل والشرب واللبس والبذخ في تأسيس البيوت وتملك العقارات وشراء السيارات.

ثانياً: التوازن الاقتصادي: توازن يؤدي إلى المساواة والتقارب بين الأمة كي لا يبقى في المجتمع متخمون وفقراء.

والتوازن يعني كذلك لخطط لبناء الصناعات الإنتاجية والاستهلاكية بدقة وإحكام والاهتمام بالأمن السكاني والغذائي.

ثالثاً: التكافل الاقتصادي: بأن يتضامن أبناء المجتمع ويتساندوا فيما بينهم سواء أكانوا أفراداً أو جماعات، حكاماً أو محكومين على اتخاذ مواقف إيجابية كرعاية اليتيم، أو سلبية كتحريم الاحتكار.

ويشمل كذلك تنظيم العلاقات الاجتماعية كربط الفرد بالدولة، وربط الدولة بالجماعة، وربط الأسرة بذوي القرابات، وتنظيم المعاملات المالية والعلاقات الاقتصادية والضوابط الأخلاقية.

رابعاً: التكامل الاقتصادي: إذ على كل دولة مسلمة اليوم أن تفكر في التكامل مع بقية الدول الإسلامية.

والتكامل الذي يهدف الإسلام إليه هو السبيل الصحيح للاستقلال الاقتصادي ولإعادة الهيبة للأمة، وهو جزء من عقيدة الإسلام.

إذن: المطلوب بإيجاز تكامل وتوازن بين المسلمين جميعاً في كل بقاع العالم الإسلامي.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وللقارئ رأيه

لقد ذكر الجاحظ: «إنه من السهل حتى للمصنف أن يسود عشر صفحات بالنثر الرفيع المليء بالأفكار الجيدة من أن يكتشف في مصنفه أغلاطاً ارتكبها أو أموراً أخرى سهت عن باله».

الجاحظ، «الحيوان» (١/ ٣٨)

ولله در الإمام ابن قيم الجوزية حيث قال: «فلك أيها القارئ صفوه ولمؤلفه كدره وهو الذي تجشم غراسه وتعبه. ولك ثمره، وها هو قد استهدف لسهام الراشقين، واستعذر إلى الله من الزلل والخطأ، ثم إلى عباده المؤمنين».

ابن قيم الجوزية، «مفتاح دار السعادة» (ص٥١)

لهذا كله، يأمل الباحث تزويده بالملحوظات والآراء ليستفيد منها في بحوثه المستقبلية

د. زيد بن محمد الرماني
ص.ب: ٣٣٦٦٢
الرياض ١١٤٥٨- السعودية

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ثبت بأهم المصادر والمراجع

١- الفقر والأزمة الاقتصادية -إسماعيل سراج الدين وآخر.

٢- اللطائف والظرائف -عبدالملك الثعالبي.

٣- المحاسن والمساوئ -إبراهيم البيهقي.

٤- الديمقراطية الاقتصادية -أحمد دويدار.

٥- كيفية التنمية البشرية -ثيودور شولتز.

٦- فقر الشعوب -حمدي عبدالعظيم.

٧- في قلب العالم الثالث -بول هاريسون.

٨- المشكلات الصحية في العالم الثالث -فيليب عطية.

٩- التقدم والفقر والسكان -جون آفري.

١٠- إنقاذ الكوكب -ليستر براون.

١١- الخروج من عصر التبذير -دينيس غابور.

١٢- الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي -زيد الرماني.

١٣- معالجة مشكلة الفقر -عبده القحيف.

١٤- الأغنياء والفقراء - جورج جيلدر.

١٥- الفقر والبيئة -ألن درننج.

١٦- تقارير البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

١٧- تقارير منظمة الأغذية والزراعة.

١٨- تقارير معهد المراقبة الدولي لأوضاع العالم.

١٩- تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

٢٠- إحصاءات منظمة العمل الدولية.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

فهرس

الموضوع	الصفحة
مقـــدمـــة	٥
الفقر بين المدح والذم	١٠
عصر الفقر العالمي	١٢
ظاهرة الفقر	١٦
اقتصاديات الفقر	٢١
البعد الاقتصادي للفقر	٢٤
البعد الاجتماعي للفقر	٢٩
نتائج الفقر الاقتصادية	٣٣
ازدياد فقر الفقراء	٣٧
فقراء الريف	٤٢
أمراض الفقر	٤٥
بؤس الفقر	٤٨
طوفان الفقر	٥٢
دوامة الفقر	٥٧
تأنيث الفقر على المستوى العالمي	٦٠
أرقام الفقر	٦٢

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

القضاء على الفقر ٦٥

خاتمـة ٦٨

ثبت بأهم المصادر والمراجع ٧٣

الفهرس ٧٤

كندة للتنضيد والإخراج الفني
الأردن-عمان/تلفاكس٤٧٨٠٩١٧ ـ ص.ب٥٢٠٢١٧
E-mail:Raeds@nets.com.jo

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

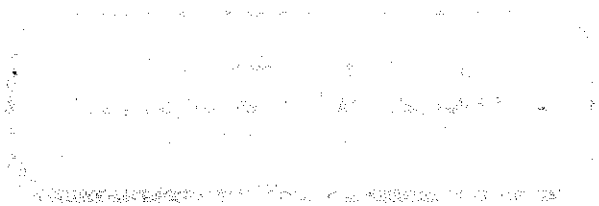

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

صدر للمؤلف

١- اقتصاد العولمة انبهار أم انهيار

٢- اقتصاد المعلوماتية ثورة وثروة

٣- اقتصاد الجوع تقارير ودراسات

٤- اقتصاد الحسبة تاريخ وتراث

٥- اقتصاد السلم والحرب أرقام واحصاءات